جوانب من الحياة الاقتصاديّة بالمغــرب الأقصى
في عصر بنــي مريــن (668-869هـ / 1269-1465م)

د. تهاني سلامة حسن سلامة
قسم التاريخ/ كليّة الآداب والعلوم- المرج/ جامعة بنغازي
tahanialmuzawighi@gmail.com

الملخص:

شهد المغرب الأقصى في ظل بني مرين نهضة اقتصاديَّة في سائر قطاعاته الزراعيَّة والصناعيَّة والتجاريَّة؛ وذلك بفضل موقعه الجغرافي وكثرة موارده وثرواته، وحسن سياسة ولاة الأمر به وإدارتهم، فقد عمل المرينيون على تنظيم شؤونه وتسيير مرافقه، فاقطعوا الأراضي، وبسطوا الأمن، واعتنوا بالمراكز الصناعيَّة والتجاريَّة، وسهَّلوا عمليَّة التبادل التجاري، وأشرفوا على بناء الأسواق وتنظيماتها، وانصرف الأهالي إلى العمل والإنتاج، فازدهر النشاط الاقتصادي بالبلاد، وعمَّ الرخاء واستقرَّت الأحوال وانتعشت البلاد، فكان عصر بني مرين بحق من أزهى عصور المغرب حضارةً وازدهاراً.

الكلمات المفتاحية: بني مرين، الزراعة، الصناعة، التجارة، المغرب الأقصى.

مقدِّمــة:

شهد المغرب الأقصى نشاطاً حربيًّاً وسياسيًّاً واسع النطاق، الأمر الذي استأثر بجهود المؤرِّخين والعلماء المعاصرين، فأغفلوا ذكر النشاط الحضاري، أو على الأقل لم يعطوه حقه من العناية، ولا شك في أنَّ هذا الأمر يجعل مهمة البحث في الجوانب الحضاريَّة صعبة نوعاً ما، لأنَّه شتَّان بين أن يعالج باحث حروب بني مرين التي حفلت بها المصادر، وبين أن ينقِّب في المصادر ليقف على مدى عناية المرينيين بالزراعة وإقطاع الأراضي، أو رعاية أصحاب الحرف والصناعات، أو بناء الأسواق وتنظيماتها. وكيفما كان الحال، عاش المغرب الأقصى فترة من الاستقرار على عهد بني مرين، فازدهر النشاط الاقتصادي؛ حيث حرص المرينيون على نشر الأمن والنهوض بالبلاد في شتَّى المجالات، فانصرف الأهالي إلى العمل والإنتاج، فعمَّ الرخاء وانتعشت الأسواق.

إنَّ هذا الموضوع: جوانب من الحياة الاقتصاديَّة بالمغرب الأقصى في عصر بني مرين يتناول جزءاً من تاريخ الحضارة الإسلاميَّة ببلاد المغرب، فقد شهد هذا العصر ازدهاراً اقتصاديًّاً في سائر جوانب ومجالات الحياة الاقتصاديَّة، التي هي عماد الحياة والدليل على قوة الدولة ومكانتها.

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه يسلِّط الضوء على النتاج الاقتصادي الذي قدَّمه المغرب الأقصى للأمة الإسلاميَّة والعالم أجمع. وكذلك يبين مدى إسهام بني مرين في الحياة الاقتصاديَّة وإبراز جهودهم وما قاموا به من عمل في سبيل دفع عجلة الاقتصاد بالبلاد آنذاك.

ومن أبرز التساؤلات التي يطرحها البحث: متى ظهر بنو مرين على مسرح الأحداث بالمغرب الأقصى؟ ما مجالات النشاط الاقتصادي بالمغرب الأقصى على عهد بني مرين؟ وفيما تمثَّل؟ وما مدى توافق مقدِّرات البلاد مع سياسة الدولة؟ وللإجابة على هذه التساؤلات وغيرها ولتحقيق الأهداف المرجوَّة من هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي المقارن بهدف تقديم عرض عام ومجمل لواقع الحياة الاقتصاديَّة بالمغرب الأقصى إبَّان عصر الدولة المرينية.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه إلى تمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة، تناول التمهيد

نبذة تاريخية عن دولة بني مرين، وخصص المبحث الأول للزراعة، وتحدثتُ فيه عن عوامل ازدهار الزراعة بالمغرب الأقصى، ونظام الأراضي، والري وأساليب الزراعة، والحاصلات الزراعيَّة، وأُفرد المبحث الثاني للحديث عن الصناعة، وتناولتُ فيه عوامل ازدهار الصناعة، والمراكز الصناعيَّة وبعض الصناعات بالمغرب الأقصى، بينما تناول المبحث الثالث التجارة، وتطرَّقتُ فيه لعوامل ازدهار التجارة، والطرق والمراكز التجاريَّة، والأسواق وتنظيماتها، وأصناف التجار وبعض العاملين بالتجارة. وفي الخاتمة رصدنا أبرز النتائج التي توصَّل إليها البحث.

تمهيد– نبذة تاريخية عن دولة بني مرين:

يعود المرينيون في أصلهم إلى قبيلة زناتة البربرية، التي كانت قبائلها تعيش حياة الترحال، تجوب الصحاري الممتدة من القيروان إلى صحراء بلاد السودان، بحثاً عن المراعي الخصبة لمواشيها (ابن الأحمر، 1962، 8 ؛ ابن أبي زرع، 1972، 15-25 ؛ ابن أبي دينار، 1286هـ، 137-138؛ الناصري، 3/1954، 3 ؛ حركات، د.ت، 10/2؛ الغناي، 1988، 266-268). وكان بنو مرين يقطنون المنطقة الممتدة من أحواز تلمسان إلى تاهرت شرقاً، ثم تقدَّموا منها إلى بلاد الزاب وبلاد الجريد. وقد نزحت قبائل بني مرين بعد ذلك نحو الغرب إلى بلاد المغرب الأقصى (ابن مرزوق،1981، 110؛ مجهول،1979، 171-175؛ ابن أبي دينار،1286هـ،137؛ الناصري، 1954 /4، 3 ؛ الحريري، 1987، 5؛ حركات، د.ت، 11/2).

ولم تكن القبائل المرينية قبائل خاملة، وإنَّما كانت قبائل نشيطة، مؤثِّرة في مجريات الأحداث، فكان زعيمها المخضب بن عسكر، زعيما قويَّاً مرهوب الجانب، استطاع أن يسيطر على جميع بوادي زناتة، وأمام شدَّة وطأته اضطر المرابطون إلى مهادنته، وظلوا على هذه الحالة حتى سقوط دولتهم. ولما فتح الموحدون بقيادة عبد المؤمن بن علي تلمسان ووهران، ووصلت الأخبار للمخضب بأنَّ عبد المؤمن بعث بما وجد فيهما من الأموال والذخائر إلى تينملل، تحرك بقوة تقدر بخمسمائة فارس، ليقطع الطريق على هذه الأموال، فهزم وقتل، وذلك سنة (540هـ/1145م)، وعلى إثر ذلك آثر المرينيون السلامة، فلم يشتركوا في أحداث المنطقة، حتى توفى أميرهم أبو بكر بن حمامة سنة (561هـ/ 1165م)، ابن عم المخضب الذي تولَّى أمرهم من بعـده. (ابن مرزوق، 1981، 110؛ ابن الأحمـــر،

13؛ ابن أبي زرع، 1972، 20- 23؛ الحريري، 1987، 6-7).

وفي عهد محيو بن حمامة نشط المرينيون وشاركوا في الأحداث السياسية التي كانت تعيشها دولة الموحدين آنذاك، فما إن دعاهم الخليفة يعقوب المنصور للمشاركة في غزوة الأرك بالأندلس، حتى لبُّوا نداءه، وأبلوا بلاءً حسنا، وكان ذلك سنة (591هـ/1195م) (ابن أبي دينار، 1286هـ، 138؛ ابن أبي زرع، 1972، 23-24؛ الناصري، 1954،3 /5؛ الحريري،1987،7؛ حركات، د.ت، 12/2). وفي أعقاب الهزيمة الكبرى التي لحقت بالموحدين في بلاد الأندلس بموقعة العقاب سنة (610هـ/1213م) قرر المرينيون بزعامة الأمير عبد الحق بن محيو المريني، التقدم من إفريقية والمغرب الأوسط إلى المغرب الأقصى والاستقرار فيه بصفة نهائيَّة (ابن مرزوق، 1981، 111؛ ابن الأحمر، 1962، 14؛ ابن أبي زرع، 1972، 24-28؛ الحريري،1987، 8).

وكيفما كان الحال، لقد غيَّرت موقعة العقاب وجه التاريخ في بلاد المغرب، فكانت من أهم العوامل التي شجَّعت بني مرين على الدخول إلى المغرب الأقصى، فمنذ هذه الواقعة وحتى سنة (668هـ/1269م) عمل المرينيون على تأسيس دولتهم، وأتموا ذلك على ثلاثة مراحل: في الأولى استولوا على مناطق تلول المغرب الأقصى وأريافه، وفي الثانية استولوا على المدن الكبرى في المغرب الأقصى (ابن أبي زرع ،1972، 25-29؛ ابن الأحمر، 1962، 14؛ الحريري،1987، 10-26؛ حركات، د.ت ، 13/2-16)، وفي الثالثة تمكنوا من إسقاط عاصمة الموحدين "مراكش" في أيديهم، وأعلنوا قيام دولتهم(ابن أبي زرع، 1972، 116-119؛ ابن عذارى،1985، 466-468؛ الناصري،1954، 3/3؛ 24-25؛ الحريري،1987، 31-36؛ حركات، د.ت، 18/2-19).

ثم مضوا بعد ذلك في استكمال تأسيس دولتهم في الميدان المغربي (ابن أبي زرع،1972، 129-140؛ الحريري،1987، 37-43؛ حركات، د.ت، 20/2-22)، والميدان الأندلسي، وفي هذا الميدان الأخير حقَّق السلطان يعقوب بن عبد الحق انتصارات كبرى خلال المرات الأربع التي عبر فيها إلى بلاد الأندلس، وتمكَّن خلالها من إيقاف حركة الاسترداد المسيحي لبلاد الأندلس (ابن أبي زرع، 1972، 143-159؛ الناصري، 1954 ،3 /39-58؛ الحريري،1987، 43-51؛ حركات، د.ت ، 22/2-29).

لقد عمل السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني على تثبيت معالم دولته بالمغرب والأندلس وتنظيمها، وركَّز في تنظيمه على الجانب العسكري، وهو الأمر الذي جسَّده خلفاؤه من بعده، وقد امضوا قرابة الثلاثين عاماً في تطبيق هذه السياسة، التي استغرقت عهد اثنين من عظماء سلاطين بني مرين، وهما السلطان أبو الحسن علي بن عثمان، وأبو عنان فارس بن أبي الحسن. فكانوا يهيمنون على شؤون الحكم ويشرفون على دقائق الأمور، ويسيرون أمور الدولة بمركزية مستحكمة، فبلغت الدولة المرينية في عهدهم أقصى درجة من الازدهار والاتساع (ابن خلدون، 2000 ، 7/146-150؛ الناصري، 1954، 3/118-134؛ الحريري،1987، 108-113؛ حركات، د.ت ، 2/44-49).

ولكن سرعان ما مني بنو مرين بانتكاسة كبرى عقب هزيمة السلطان أبي الحسن في طريف بالأندلس من قبل النصارى سنة (741هـ/1340م)، فكان توسعهم في إفريقية بعد ذلك هشاً، لم يقو على مواجهة تطوُّرات الأحداث التي خلفتها القبائل العربية الهلاليَّة، عندما أحسَّت بالخطر يقترب من مصالحها هناك. ولم تمضِ سنوات قليلة حتى تدهور هذا التوسع، لتعود دولة بني مرين أخيراً إلى حجمها الحقيقي في المغرب الأقصى(ابن خلدون،2000، 7/346-361،347-366؛ الزركشي، 1966 ،82،76-85؛ الحريري،1987، 115-124؛ حركات، د.ت، 2/49-51).

وبعد وفاة السلطان أبي الحسن تولى خلفاً له ابنه أبو عنان فارس (752-759هـ/1351-1358م)، وما أن استقر في الحكم حتى استعاد النفوذ المريني على المغرب الأوسط وإفريقية, وأقر النظام والأمن في ربوع دولته (ابن خلدون، 2000 ،7/383-388؛ الزركشي، 1966، 83-85؛ الناصري، 1954، 3 /181-186؛ الحريري، 1987، 125؛ حركات، د.ت، 2/53-56).

وعقب وفاة السلطان أبي عنان بدأ الضعف يدب في كيان الدولة المرينية؛ فقد جاء بعده سلاطين ضعاف، عجزوا عن مواجهة نفوذ الوزراء، الذين سيطروا على السلطة، ومقاليد الأمور في الدولة (ابن خلدون، 2000 ،7/397؛ الناصري، 1954 ،3 /204-205؛ الحريري،157،1987- 159؛ حركات، د.ت، 2/57).

كما اقترنت فترة الضعف هذه بتدخل بني الأحمر في الشؤون الداخليَّة لبني مرين، وشجعهم على ذلك احتفاظهم، بعدُّد من الشخصيَّات المهمة من أبناء البيت المريني الحاكم، وكثيراً ما استخدموا هذه الشخصيات للتأثير على الأوضاع السياسية بالمغرب، الأمر الذي أضعف الدولة المرينية تماماً، وأدَّى إلى سقوطها سنة (869هـ/1465م)، بعد أن عاشت زهاء مائتي عام (ابن خلدون، 2000، 7/301-303؛ الحريري،1987، 171-174، 180؛ حركات، د.ت، 2/35، 2/63-67 ،82).

قصارى القول، حكم المرينيون المغرب الأقصى، وعملوا على توسيع حدود دولتهم، وتثبيت قواعدها، وصد الأخطار عنها، فبلغت ذروة مجدها، وازدهارها، خاصة على الصعيد الاقتصادي، المتمثِّل في الزراعة، والصناعة والتجارة، على ما سوف نبين.

أولاً: الزراعـة:

تشكل الزراعة أهم قوى الإنتاج الدائمة، وفي بيان فضلها يقول ابن عبدون" الفلاحة هي العمران، ومنها العيش كله، والصلاح جله، وفي الحنطة تذهب النفوس والأموال، وبها تملك المدائن والرجال، وببطالتها تفسد الأحوال وينحل كل نظام" (ابن عبدون، 1955، 5). وفيما يلي سنتبين واقع الزراعة بالمغرب الأقصى من خلال النقاط التالية:

1- عوامل ازدهار الزراعة بالمغرب الأقصى:

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ النشاط الزراعي مرتبط بتوفر أرض صالحة للنبات، وبظروف مناخيَّة ملائمة، ووجود موارد مائيَّة كافية لنمو النبات. وهذه العوامل متوفِّرة في أغلب مناطق المغرب الأقصى، ممَّا ساعد على وجود مراع كثيرة أدَّت بدورها إلى وجود ثروة حيوانيَّة كما سنرى.

مقومات الزراعة في المغرب الأقصى متوفرة؛ وذلك لكثرة المياه بأرضه، نظراً لوجود الأنهار وفروعها فيه، ولوجوده في منطقة معتدلة الحرارة ممطرة شتاء لتأثرها بمناخ البحر المتوسط، إضافةً إلى خصوبة التربة فيه مع اعتناء حكامه بالنشاط الزراعي. فمن أنهار المغرب نذكر على سبيل المثال لا الحصر: نهر ملوية، نهر سبو، نهر ورغة، نهر بهتا، نهر أم الربيع وأبو الراقراق، نهر تانسيفت، نهر السوس الأقصى، نهر شفشاوة (المراكشي، 1963، 449-450؛ مقديش، 1988، 1/62؛ حسن،1980، 233؛ الحريري، 1987، 288). وهذه الأنهار "لا يقل ماؤها، ولا ينقطع شتاءً ولا صيفاً". وكان لذلك أثره الكبير في استقرار

الحياة الزراعية بالمغرب الأقصى (المراكشي، 1963، 450؛ الحريري، 1987، 288).

كما كانت خبرة الفلاح المغربي عاملاً مهماً في ازدهار الزراعة ورقيها، فقد كان الفلاح المغربي ينمّي خبرته بالفنون الزراعيَّة عن طريق العلم والتجربة، ويستفيد من تجارب الخبراء الزراعيين الذين تخصَّصوا في الفلاحة، خاصةً بعد أن أصبح إقليم الأندلس تابعاً للمغرب، إذ اشترك الأندلسيون مع إخوانهم المغاربة في تبادل الخبرات بشأن تنمية الزراعة والعمل على نهضتها .كذلك أسهم ولاة الأمر بالمغرب الأقصى في ازدهار الزراعة، إذ أخذوا على عاتقهم مهمة توفير الأمن وقمع الفتن بالبلاد، وشجَّعوا المزارعين على استثمار الأرض، واقطعوا كبار رجال الدولة الإقطاعات الزراعية، كالقضاة، وقادة الجيش. وكان إشراف هؤلاء على هذه الإقطاعات سبيلاً إلى زيادة الإنتاج في إقطاعاتهم، ممَّا كان له أثره في رخاء البلاد. (القلقشندي، 1922، 5/204- 205؛ حسن، 1980، 232 -236؛ الحريري، 1987، 288).

2- الأراضي ببلاد المغرب الأقصى: نظامها وأنواعها:

كان نظام الأراضي في المغرب الأقصى شبيهاً بما كان في الأندلس، لارتباط البلدين بعضهما ببعض إداريًّاً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تصنيف أنواع الأراضي فإنَّه شبيه بما كان في الأندلس (موسى، 2003، 129-130؛ دندش، 1988، 156)، وقد صنَّفت على الوجه الآتي:

أ- ملكيَّات عامة: وتعود في أصلها إلى الأراضي التي صادرها الموحدون من المرابطين، ثم توسَّعت عن طريق الشراء واستخلاص الأراضي، ومصادرة أملاك القبائل الثائرة، وقد انتشرت الملكيَّات العامة في مختلف أقاليم المغرب الأقصى (موسى، 2003، 130-138؛ دندش، 1988، 155-157)

ب- ملكيَّات خاصة: وهي من أصول متنوِّعة، منها إقطاعات التمليك القديمة التي بقيت بيد أصحابها، والأراضي التي تمَّ إحياؤها، وقد أعطيت لأصحابها الملكية التامة، ويدفعون عنها الضرائب المقرَّرة، كما هو الحال في كثير من أراضي القرى والأرياف (موسى، 2003، 135-140؛ دندش، 1988، 155؛ يوسف، د.ت،16).

ج- أراضي موات: وهي الأراضي البور التي يمنحها ولاة الأمر لمن يستغلها (القلقشندي، 1922، 204/5؛ يوسف، د.ت، 16؛ أبو مصطفى، 1997، 62).من ذلك ما فعله السلطان أبو الحسن حين أمر بتوزيع الأراضي على الأيتام في سائر القبائل مقدار محرث زوجين ومجباها في كل وطن بحسب خراجه وجباته وفيه كفاية(ابن مرزوق،1981، 420؛ الشاهري، د.ت، 235-236).

د- أراضي وقف (أحباس): وهي الأراضي التي يخصصها أصحابها لأغراض دينيَّة وخيريَّة وللمنافع العامة، فحبست رقبتها بحيث يمنع التصرُّف فيها بحكم الشريعة بيعاً أو شراءً وقفاً على أعمال الخير كتأسيس المساجد ومساعدة الفقراء والمرضى؛ ويكون الوقف خاصاً أو رسميَّاً، والخاص هو ما يوقفه بعض الناس لأعمال البر، أمَّا الوقف الرسمي فهو ما يوقفه السلطان أو رجال الدولة، وقد وجدت أراضي الوقف في أماكن متفرِّقة بالمغرب الأقصى (موسى، 2003، 154-155؛ دندش، 1988، 162- 163؛ يوسف، د.ت،17).

3- الري وأساليب الزراعة:

نظراً لاعتماد الزراعة على الري فقد عنى ولاة الأمر بتنظيم أساليبه، وجعل الماء متاحاً للجميع، فاستنبطوا الماء من باطن الأرض، وجلبوه من أماكن توفره إلى مناطق الزراعة، وشيَّدوا الآبار والصهاريج، في مراكش، والرباط، ومكناسة وفاس وغيرها. وقد أبدى أهل المغرب عنايةً كبيرة بنظام الري، وقد تجلَّى ذلك في حفر الآبار وبناء الصهاريج والنواعير وشق القنوات والجداول للسقي، علاوةً على الاستفادة من مياه الأمطار والأنهار المتوفرة في البلاد (موسى، 2003، 181-182).

وقد أمدتنا بعض النوازل بمعلومات قيمة عن نظام الري في المغرب، فتفيد إحدى النوازل أنَّ نظام الري في المغرب كان منظماً تنظيماً دقيقاً، بحيث كان المزارعون يتعاونون فيما بينهم على سقاية الأرض من العيون المشتركة، فمنهم من كان يروي أرضه نهاراً، ومنهم من يرويها ليلاً، وفئة ثالثة كانت تروي من الغداة إلى الزوال، وجماعة أخرى تروي من الزوال إلى العصر(الونشريسي،1981، 5/ 111؛ أبو مصطفى، 1997، 58).

وجرى العرف في بلاد المغرب على أنَّ الأهالي يخدمون الساقية "جدول النهر أو القناة" عند الاحتياج إليها، بالتعاون فيما بينهم على تحمُّل نفقات خدمة الساقية وتطهير

مجراها، إلا أنَّ هذه النفقات كانت تقتصر على أصحاب المزارع الذين ينتفعون بها في تلك السنة دون غيرهم ممَّن ليس له زراعة في هذا الوقت (الونشريسي، 1981، 10/ 273-274؛ أبو مصطفى، 1997، 58).

هذا، وينحصر استثمار الأراضي الزراعية في هذه الفترة في ثلاثة أساليب على النحو التالي:

أ- الكراء أو الإيجار: وهو كراء الأرض مقابل مبلغ من المال، ويكون لمدة عام أو أكثر (موسى، 2003 ،186؛ يوسف، د.ت، 24).

ب- المزارعة أو المشاركة: وهي أن تبذر الأرض من قبل صاحبها، ثم تعهد إلى فلاح بالمزارعة، أي يشارك في المحصول، فيحصل على خمسه أو ثلثه أو ربعه أو نصفه حسب الاتفاق (ابن تيمية، د.ت، 15 -16؛ الجزيري، 2000 ،3/ 6-7 ؛ يوسف، د.ت، 24).أي أنَّها عقد استثمار أرض زراعيَّة بين صاحب الأرض، وآخر يعمل في استثمارها، على أن يكون المحصول مشتركاً بينهما بالحصص التي يتفقان عليها (ابن زرب القرطبي، 2011، 128-129؛ الونشريسي، 1981، 143/8، 158؛ يوسف، د.ت، 25).

وقد حدَّد الفقهاء شروط المزارعة، ومنها أن يبيِّن المالك في العقد حدود الأرض ومكانها، ونصيب كل من المالك والمزارع من المحصول أو الغلة (الجزيري،2000، 3/8-20). والمزارعة لا تلزم إلا بالشروع في العمل، ولا تجوز إلَّا على الاعتدال (ابن بشتغير، 2008 ،497؛ الونشريسي، 1981، 8/ 161).

وتعتمد المزارعة على نوع التربة والزراعة وطريقة الري، ومدى توفُّر الأيدي العاملة، ولذلك تختلف نسبة المشاركة بين الطرفين تبعاً للوازم الفلاحة وما اتفق عليه من عمل وإخراج بذر ودواب. فالمزارع كان يأخذ الخمس إذا كان لا يقدم سوى جهده في عملية الإنتاج، في حين يتكفَّل صاحب الأرض بالبذور والآلات والدواب (الونشريسي، 1981، 8/ 158؛ ابن عياض،1997، 241؛ يوسف، د.ت، 25)، وفي حالة أخرى فإنَّ المالك يقدِّم الأرض والبذور أو البذور والدواب فقط، وإذا كان على المزارع العمل والدواب، فله ربع الإنتاج، وقد يقدِّم صاحب الأرض

أرضه فقط، وعلى المزارع كل ما يلزم فلاحتها، فتكون المزارعة مناصفة (الونشريسي، 1981، 8/ 158- 161؛ يوسف، د.ت، 25).

ج- المغارسة: وهي أن يعطى صاحب الأرض أرضه إلى فلاح يغرسها بالأشجار المثمرة، ويستفيد منها خلال سنوات محدَّدة، في مقابل حصوله على نصف الأرض المغروسة عند انتهاء مدَّة العقد، وعلى صاحب الأرض أن يسهم في الآلات ودواب الحمل (الونشريسي، 1981، 8/ 152-153، 156؛ الطاهري، 2004، 265 -266؛ موسى، 2003، 187؛ يوسف، د.ت، 24).

أمَّا عن طريقة الزراعة، وتشمل حرث الأرض، والتزام أوقات البذر والزراعة والغرس، فلم تمدُّنا المصادر بمعلومات تخص بلاد المغرب تحديداً، ولكن يبدو أنَّه ينطبق عليه النظام العام في ذلك الموجود في كتب الفلاحة، والذي يقوم على الدورة الزراعية الثلاثيَّة، فالأرض بين بور وقليب ومعمور، فالبور مع طيبها في ذاتها، لا تصلح إلا بالقليب والتزبيل. والقلب هو حرث الأرض مرتين إلى أربع حسب الأرض ونوع الزرع. وفي أوان الزرع تحرث الأرض بالثور حرث زراعة، ثم تعدل الأرض ليستوي جري الماء عليها، وتخطط للغراسة خطوطاً مستقيمة مقابلة للريح من كل جهة (موسى، 2003 ،190؛ يوسف، د.ت، 18-20).

4- الحاصلات الزراعية ومناطقها:

اشتهرت بلاد المغرب الأقصى بحاصلاتها الزراعية المتنوعة، فقد كانت مصدراً خصباً لكثير من المحاصيل الزراعية، وقد أشارت المصادر إلى تمتُّع كثير من المدن والقرى المغربية بوفرة في المزروعات، ومن ذلك ما تميَّزت به مدينة مكناسة من كثرة المزروعات والحدائق، ومدينة مراكش وما فيها من كثرة الزرع والضرع، وكذلك سجلماسة وما امتازت به من كثرة الخضر والجنات (مجهول: الاستبصار، 1985، 187، 210؛ العمري، 2010 ،463/1؛ حسن، 1980، 239).

وكانت الحبوب من قمح وشعير وذرة وغيرها من الحبوب من أهم حاصلات المغرب الزراعية، وقد ازدهرت زراعة القمح في طنجة وزلول والبصرة و كرث وماسيته، وجهات أخرى كثيرة كبلاد السوس وسجلماسة (ابن حوقل، 80-81، 90؛ مقديش، 1988 ،57/1؛ حسن، 1980، 240 ؛ الحريري، 1987، 289).

أمَّا الشعير فقد تركَّزت زراعته في البصرة وكرث وماسيته، وبلاد السوس (ابن حوقل، 1992، 80-81؛حسن، 1980، 241؛ الحريري، 1987 ،289).في حين زرعت الذرة بمنطقة سجلماسة، وزرع السمسم وغيره من البقول بمنطقة أغمات، وأيضاً زرعت الحبوب بمنطقة طنجة،و كذلك الأرز وإن كانت زراعته قليلة بمنطقة السوس وغيرها (ابن حوقل، 1992 ،80 ،90؛ القلقشندي، 1922 ،5/175؛ حسن، 1980،241).

ومن الزراعات الاقتصاديَّة المهمة التي جادت فيها بلاد المغرب الأقصى زراعة القطن والكتان وقصب السكر، إضافةً إلى الزيتون الذي كان من المحاصيل الوافرة بالمغرب (ابن سعيد، 1970، 141؛ حسن، 1980، 241 -242؛ الحريري، 1987 ،289).

وإلى جانب هذه الزراعات المختلفة كانت هناك أنواع مختلفة من الخضرة التي قام الفلاحون بزراعتها، ومن هذه الخضر الخيار، والقثاء، واللفت، والباذنجان، والقرع، والجزر، واللوبيا، والكرنب، وغير ذلك من أنواع الخضراوات (القلقشندي، 1922 ،5/ 176؛ حسن، 1980، 248 ؛ الحريري،1987 ،289).

أمَّا الفواكه فقد شهد المغرب فترة من الازدهار في زراعتها؛ وذلك بفضل اهتمام ولاة الأمر بغرس البساتين المتنوِّعة التي كانت تنتج كميات وفيرة من الفواكه المختلفة من التمر والعنب والتين والرمان والسفرجل والتفاح والكمثرى والمشمش والبرقوق والخوخ والجوز واللوز والليمون والنارنج والبطيخ (القلقشندي، 1922 ،5 /175-176؛ مقديش، 1988، 1/ 57؛ حسن، 1980، 246).

وإذا ما حاولنا التعرُّف على أبرز مدن المغرب، وأنواع الفاكهة التي تشتهر بها، لوجدنا أنَّ العاصمة مراكش كانت أكثر بلاد المغرب جنات، وبساتين، وأعناب، وفواكه، وجميع الثمرات. كما أنَّ مدينة فاس أنتجت مختلف الفواكه والثمار، أمَّا مدينة مكناسة فقد كثرت فيها زراعة الكروم (مجهول، الاستبصار، 1985 ،210،187،181؛ المقدسي، 1906، 229؛ حسن، 1980، 246).

فإذا ما اتجهنا إلى المناطق الشمالية لوجدنا كثرة الفواكه والثمار، فجبل عمارة كان كثير الأعناب والفواكه، أمَّا مدينة سبتة فكانت تصدر الفواكه إلى ما حولها؛ لكثرة ما يغرس بها من أصناف الفواكه المختلفة (الإدريسي، 1866 ،167؛ حسن، 1980، 246-

247). وكذلك مدينة سجلماسة امتلأت بمختلف الفواكه، من نخل وعنب ورمان، وقد أشار ياقوت إلى أصناف البلح بمدينة سجلماسة فذكر أنَّ فيها" ستة عشر صنفاً من التمر ما بين عجوة ودقل"(ياقوت، 1977 ،192/3؛حسن، 247،1980)، وقد تميَّزت هذه الأصناف واشتهرت بحلاوتها يقول مقديش: "وبها نخل كثير وأنواع من التمر لا يشبه بعضها بعضاً، وفيها الرطب المسمَّى بالبرني أخضر اللون شديد الحلاوة صغير النوا "(مقديش، 1988 ،56/1؛ العمري، 463/2010،1؛ حسن، 1980، 248).

وإذا ما اتجهنا جنوب العاصمة مراكش لوجدنا مدينة أغمات وما بها من كثرة البساتين والفواكه، ومنها الجوز واللوز والبلح (ابن حوقل، 1992،90؛ مجهول، الاستبصار،1985 ،207؛ حسن، 1980، 247)، أمَّا جبل درن فقد تنوَّعت فيه الفاكهة، وقد أشار الإدريسي إلى ذلك بقوله: "وفي هذا الجبل من الفواكه التين الكثير الكبير الطيب المتناهي في الطيب البالغ الحلاوة وفيه العنب المستطيل الذي لا يوجد في أكثره نوى ومنه يتخذ الزبيب، وفيه الجوز واللوز، والسفرجل والرمان، والآجاص والكمثرى والمشمش والأترج والقصب الحلو وسائر الفواكه" (الإدريسي، 1866 ،64-65؛ حسن، 1980، 246-247).

هذا، ويضاف إلى الثروة الزراعية من المحاصيل والفواكه، تلك الغابات التي نبتت في أجزاء متفرقة من البلاد؛ نتيجة لتنوع السطح والمناخ، فقرية أم ربيعة، وهي تقع في جنوبي أحد أودية المغرب الأقصى،كان بجوارها غابة كبيرة ملتفة (مقديش، 1988 ،64/1؛ حسن، 1980 ،249)، وكذلك جبل درن وما به من أشجار كثيرة، كذلك مدينة نفيس وما بها من أشجار كثيرة، أهمها أشجار الأرز، والعرعار، والزان الأخضر، والبلوط، والصنوبر، والأركان (مجهول، الاستبصار، 1985 ،211؛ مقديش، 1988 ،58/1-59؛ حسن، 1980، 248 – 249). وهذه الغابات أمدَّت البلاد بكميَّات وفيرة من الأخشاب، التي استخدمت في كثير من الصناعات كصناعة السفن، وصناعة الفحم، والقطران، وسائر الصناعات الخشبية (حسن، 1980، 248-249؛ الحريري، 1987، 290).

5- الثروة الحيوانيَّة:

وقد صاحب كثرة الغرس والزراعات المختلفة، أن حظت البلاد بثروة حيوانيَّة كبيرة؛

نتيجة لاختلاف السطح والمناخ، مما نتج عنه أقاليم رعوية كثيرة، وخاصة في منطقة الأطلس الأوسط، حيث إنَّه أقل ارتفاعاً من الأطلس الكبير، مع وفرة في الأمطار، ممَّا نتج عنه انتشار المراعي، وقد أشار ياقوت الحموي إلى المراعي بمدينة البصرة إحدى مدن الشمال بقوله: "البصرة مدينة كبيرة وهي أوسع تلك البلاد مرعى وأكثرها ضرعا"(ياقوت الحموي، 1977، 440/1؛ حسن، 1980، 249).

كما أشار صاحب الاستبصار إلى أهل جبل فازاز واشتغالهم بالرعي بقوله: "وهم أهل كسب من الغنم والبقر والخيل"(مجهول، 1985، 187؛ حسن، 1980، 250).كذلك قرية آنقال حيث كثرت فيها المواشي والإبل والبقر؛ نتيجة لخصوبة المرعى بها (مقديش، 1988، 64/1؛ حسن، 1980، 249- 250)، كما أنَّ المراعي غطَّت مناطق واسعة في الجنوب خاصة منطقة أغمات (مقديش، 1988، 59/1؛ حسن، 1980، 250) وهذه المراعي التي انتشرت في أنحاء البلاد ضمَّت بين جنباتها كثيراً من الحيوانات المستأنسة، من الخيل والبغال والحمير والإبل والبقر والغنم. وبالنسبة للطيور الداجنة فقد ربى السكان أنواعاً كثيرة منها الأوز والحمام والدجاج (القلقشندي، 1922، 176/5؛ حسن، 1980، 250).

أمَّا بالنسبة للحيوانات غير المستأنسة فكانت تعيش في الغابات والمناطق الصحراوية، والتي كان يقوم السكان باصطيادها واستغلالها، فمنها الأسود التي سكنت كثيراً من مناطق المغرب الأقصى، كغابات قرية ايكسيس، ووادي أم الربيع، والمنطقة الجبليَّة الواقعة ما بين فاس وتامسنا، وبجانب الأسود كانت هناك أسراب النعام، والغزلان التي انتشرت في أماكن متفرقة (الإدريسي، 1866، 72؛ مقديش، 1988 ،65/1؛ حسن، 1980، 252).

6- الثروة السمكية:

كان لموقع المغرب الأقصى وامتلاكه لشاطئين، أحدهما يطل على البحر المتوسط، والآخر يطل على المحيط الأطلسي، مع كثرة الأنهار، التي تخترق وديان المغرب الأقصى ومرتفعاته، أثر في تزويد البلاد بثروة سمكيَّة، حيث مارست طائفة من سكان البلاد مهنة الاصطياد، من شواطئ البحار، وعلى ضفاف الأنهار، ففي الأنهار القريبة من مراكش كنهر وادي أسيل، ونهر الجوهر الذي يمر بفاس، ووادي سبو بفاس، ونهر المعمورة بسلا، كان

الصيادون يصطادون كميات كثيرة من الأسماك، أبرزها الشابل، والسلباح، والبوفة، والشولة، والبوري، واللبين وغيره (الجزنائي، 1991، 39؛ الإدريسي، 1866، 73؛ حسن، 1980، 253-254؛ الحريري، 1987، 290). وفي الغالب أنَّ السمك الذي يصاد كان يباع في المناطق والمدن القريبة من أماكن صيده، بسبب عدم إمكان نقله إلى مناطق نائية لسرعة تفسخه.

كما أنَّه يصاد بشواطئ المغرب أحجار المرجان، الذي يصنع كعقود من الخرز، ويصدَّر إلى الخارج، وكذلك الصدف الذي يستخرج من الأنهار، وينظم كالجواهر في عقود ثمينة، بالإضافة إلى بعض السراطين المستعملة في الأدوية (الإدريسي، 1866، 168؛ الجزنائي، 1991، 34؛ حسن، 1980، 254 ؛ الحريري، 1987، 291).

ثانياً- الصناعة:

شهد المغرب الأقصى في عصر بني مرين نهضة صناعيَّة شاملة، برزت فيها عدَّة مدن كقواعد للتصنيع والتسويق كما سنرى من خلال النقاط التالية:

1- عوامل ازدهار الصناعة بالمغرب الأقصى:

لعبت الصناعة دوراً كبيراً في ازدهار اقتصاد المغرب الأقصى، حيث ازدهرت كثير من الصناعات في ظل بني مرين، نتيجة لاستقرار البلاد، وتوفر المواد الخام، التي تقوم عليها الصناعة، مع وجود الخبرة الصناعية المتمثِّلة في الأيدي العاملة، والتي دفعت حركة التصنيع في البلاد إلى الأمام (حسن، 1980، 260؛ روجيه، 1967، 125-126، الحريري، 1987، 284-285).

لقد كانت المغرب تحوى الكثير من الخيرات والغلات، ممَّا ساعد على قيام عدة صناعات بها، كصناعة استخراج الزيوت، وصناعة الملابس القطنية، وصناعة السكر، وصناعة السفن، وغيرها من الصناعات القائمة على المحاصيل الزراعية. أمَّا الصناعات القائمة على الإنتاج الحيواني، فيأتي في مقدِّمتها صناعة دبغ الجلود، وصناعة الملابس الصوفيَّة من أوبار الأغنام (حركات، د.ت، 2/150-151؛ حسن، 1980، 260).

كما حاز المغرب الأقصى كميات وفيرة من المواد المعدنيَّة، ومن هذه المواد "معدن الحديد والنحاس والفضة والذهب والتوتيا، التي يصبغ بها النحاس الأحمر ليصبح نحاساً

أصفر" (المراكشي، 1963، 447- 448؛ الجزنائي، 1991، 35؛ حسن، 1980، 258 -259؛ الحريري، 1987، 284).

وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ الازدهار الصناعي الذي شهدته البلاد، قد قام على أكتاف طبقة الصنَّاع، الذين اتخذوا الصناعة مهنة يتوارثونها عن آبائهم وأجدادهم، وهذه الطبقة أخذت على عاتقها مهمة الصناعة، واستغلال المواد المختلفة في التصنيع، ومن هؤلاء الصنَّاع صانعو الثياب، وصانعو الأدوات المنزليَّة، وصانعو السلاح، وصانعو الورق والصابون والجلود، وهناك صانعو الآجر والزليج والكلس وغيرهم، ممَّن يسهم في عمليَّة البناء والتعمير (حسن، 1980، 347-348).

2- المراكز الصناعية والصناعات بالمغرب الأقصى:

عُرف أهل المغرب الأقصى بعنايتهم الخاصة بالحرف والصناعات، كما عرفوا بإتقان ما يصنعون، ونهضت الحركة الصناعيَّة في عدَّة مدن مغربيَّة، وصارت مراكز صناعيَّة شهيرة، ويأتي في مقدِّمة هذه المدن مدينة فاس، التي اشتهرت بكثرة المصانع، والدور التي تشتغل بالصناعات المختلفة (ابن سعيد، 1970، 140).

ويعطينا الجزنائي إحصائيَّة لهذه المصانع- في أواخر العصر الموحدي- حيث يقول: "ودور الأطرزة ثلاثة آلاف وأربعة وتسعين، ودور عمل الصابون سبعة وأربعين، ودور الدباغ ستا وثمانين، ودور الصباغ مائة وستة عشر داراً، ودور سبك الحديد والنحاس اثني عشر، ودور عمل الزجاج إحدى عشر ...وأحجار عمل الكاغد أربعمائة، كل ذلك بداخل المدينة، ودور الفخار ثمانمائة وثمانين بخارج المدينة "(الجزنائي، 1991، 44).

ويمدُّنا ابن أبي زرع بنص آخر نستشف من خلاله أبرز الصناعات بمدينة فاس والمغرب عامة حيث يقول: "وأحصي بها – أي بفاس- من الترابيع والأطرزة المعدة للصناعة والحياكة ثلاثة آلاف وأربعة وستون موضعاً، وكان بها من الديار المعدَّة لعمل الصابون سبعة وأربعون داراً، ومن الديار المعدَّة للدباغ ستة وثمانون داراً، وديار الصباغ مائة وستة عشراً داراً، وكان بها اثنا عشر داراً لسبك النحاس، وكان بها من الكوش "الأفران" المعدَّة لعمل الخبز وبيعه مائة وخمس وثلاثون كوشة، وكان بها إحدى عشر موضعاً لعمل الزجاج، وبخارجها من الديار المعدَّة لعمل الفخار مائة وثمانية وثمانون دارا..."(ابن أبي زرع، الأنيس، 1833، 26).

وهذه الإحصائيَّات تعطينا أنواع الصناعات المختلفة الموجودة بالمدينة ومنها: الصناعات النحاسيَّة، وتشمل الأباريق والصواني والطسوت والأدوات المنزليَّة وغيرها، كما أنَّ بها دارين لسك النقود، وكانت تسبك بهما النقود الذهبيَّة، كذلك برع أهل فاس في صناعة الورق، وصناعة المنسوجات، والملابس وصبغها بالألوان، ودبغ الجلود وما يتصل به من صناعات متنوعة، كصناعة الأحذية، والنعال، والسيور، والأحزمة، والحقائب، التي تحمل فيها النقود، والقرب التي تحمل فيها المياه في السفر والترحال، وتستخدم أيضاً لتبريد المياه، والصغيرة منها يوضع فيها السمن، والمواد السائلة كالعسل، والزيوت النباتية. كذلك كان لموقع فاس بالقرب من وادي سبو سبباً في إنشاء دار لصناعة القوارب والسفن الصغيرة (مجهول: الاستبصار، 1985، 180-181؛ حسن، 1980، 262؛ الحارثي، 2007، 212؛ الحريري، 1987، 284).

أمَّا مدينة مراكش فتأتي في المركز الثاني من حيث أهميتها الصناعيَّة، وقد اشتهرت بصناعة الصابون، الذي يتم تصنيعه من زيت الزيتون؛ نظراً لوفرة أشجاره في مناطق عدَّة بالمغرب، وكذلك صناعة المنسوجات الصوفيَّة والكتانيَّة، بأحجام مختلفة وألوان متباينة (حسن، 1980، 263؛ حركات، د.ت، 2/ 151). وتتم عمليَّة النسيج هذه على مراحل، تبدأ بعمليَّة الغزل، وتسبق عملية الغزل، دق، وغسل، وتنظيف الصوف، والقطن، والكتان، وتقوم النساء غالباً بعمليَّة الغزل، ثم يتولَّى الرجال نسج تلك الخيوط المغزولة، ثم ينقل إلى النقاشين والصباغين؛ لصبغه ورسم الأشكال الهندسيَّة، والأغصان، والأوراق، والزهور، والثمار عليه. وآخر عمليَّة يمر بها النسيج هي تجزئته إلى قطع، ثم يباع للمشترين من تجار وغيرهم، وينقل كذلك إلى الأسواق الداخلية، وإلى خارج المغرب لتصدير الفائض منه عن حاجة البلاد (الحارثي، 2007، 212-213).

كذلك اشتهرت مراكش بصناعة السكر، وكانت بها أربعون معصرة لصناعة السكر؛ وذلك لوفرة محصول قصب السكر هناك (القلقشندي، 1922، 5/ 176؛ حركات، د.ت، 2/150-151؛ الحريري، 1987، 285)، حيث كان يعصر قصب السكر، ثم يغلى حتى تجف المياه منه، ثم يوضع في مكان بارد ليجف تماماً، ثم يقطع إلى قطع، فيحمل للأسواق أو يطحن، ويوضع في أكياس ليسهل نقله (الحارثي، 2007 ، 221).

أمَّا المدن الساحليَّة كسبتة وطنجة فقد اشتهرتا بصناعة السفن، وقد نالت صناعة السفن عناية ولاة الأمر؛ لاحتياجهم لها في نقل جنودهم إلى الأندلس، وحماية شواطئ البلاد من غارات الأعداء. ومن أبرز أنواع هذه السفن: المراكب، والحرقات، والمسطحات، والطرائد، والشلنديات وغيرها. وبجانب صناعة السفن التي اشتهرت بها المدن الساحليَّة، فإنَّ أهلها كانوا يستخرجون المرجان من البحر، ويصنعونه خرزاً، وعقوداً، ويصدرونه إلى غانة وجميع بلاد السودان (الإدريسي، 1866، 168؛ حركات، د.ت، 151/2؛ حسن، 1980، 264).

أمَّا منطقة السوس فقد اشتهرت بصناعة الخز، وصناعة السكر، الذي كان يصدر إلى بقاع كثيرة من الأرض (الإدريسي، 1866، 62؛ حسن، 1980، 264)، كذلك كانت داي وبلاد ركراكه مراكز لصناعة المنسوجات القطنية والصوفية (مقديش، 1988، 1/ 69؛ حسن، 1980، 264)، أمَّا مدينة نول لمطة فقد كانت مركزا لصناعة الدرق اللمطية التي تستخدم في الحروب، وكذلك السروج، واللجم، والأقتاب المعدة لخدمة الإبل (الإدريسي، 1866، 59؛ مقديش، 1988، 1/ 55؛ حسن، 1980 ،264). أمَّا مدينة إيجلي فقد اشتهرت بصناعة السكر، وبسبك النحاس وصناعته وتصديره إلى السودان (البكري، د.ت، 162؛ مجهول، الاستبصار، 1985، 212؛ حسن، 1980، 265).

وبالنسبة لصناعة السلاح فقد قامت صناعته في معظم مدن المغرب الأقصى، وذلك لتفي بحاجات الحملات الحربيَّة المتكررة، لاسيما المتجهة إلى الأندلس، وتدل الروايات على أن بني مرين كانوا يمتلكون ترسانة قوية لصناعة الأسلحة اللازمة لجيوشهم، حيث استخدم الجيش المريني أحدث أسلحة العصر في معاركه، فالمعروف طبقاً لرواية ابن خلدون، أن المرينيين كانوا رواداً في استعمال البارود، بل لعلَّهم أول من استعملوه في صناعة المدافع التي استخدمت في قذف الأسوار وتحطيمها، وجاءت أول إشارة لاستخدام هذه الأسلحة النارية، عندما توجه السلطان أبو يوسف يعقوب المريني لفتح سجلماسة سنة (672هـ/1273م): "ونصب عليها آلات الحصار من المجانيق والعردات، وهندام النفط القاذف بحصى الحديد ينبعث من خزانه أمام النار الموقدة في البارود بطبيعة غريبة ترد الأفعال إلى قدرة باريها"(ابن خلدون، 2000 ،249/7؛ لوبون ،2009، 479-480؛ الحريري،1987 ،286).

وقد استعمل المرينيون هذا السلاح الناري في الدفاع عن الجزيرة الخضراء، التي هاجمها القشتاليون سنة (742هـ/1342م) (الحريري، 1987 ،286). ونوع آخر من الأسلحة اهتم به سلاطين بني مرين، وهو المعروف باسم "قوس الزيار" وكلفوا مهندسي الأسلحة بصنعه، وقد استخدمت هذه القوس في حصار تلمسان الكبير، في عهد السلطان يوسف بن يعقوب المريني (ابن خلدون، 2000 ،291/7؛ الحريري، 1987، 286) .

ويضاف إلى هذه الأسلحة، تلك الأسلحة التقليدية من السيوف، والرماح، والدرق، والمجانيق، والعرادات، والقسي، والخوذات وغيرها من أدوات القتال (حسن، 1980، 265؛ الحريري، 1987، 286).كما ازدهرت بعض الصناعات الأخرى وثيقة الصلة بالجيش، كصناعة الأزياء العسكرية، اللازمة للقادة والجند، وتحدث القلقشندي عن أشكال هذه الأزياء العسكرية للأشياخ والجنود فقال: "أمَّا الأشياخ وعامة الجند، فإنَّهم يتعممون بعمائم طوال، قليلة العرض من كتان، ويعمل فوقها إحرامات يلفونها على أكتافهم، ويتقلدون السيوف تقليداً بدويَّاً، ويلبسون الخفاف في أرجلهم وتسمَّى عندهم الأنمقة، ويشدون المهاميز فوقها، ويتخذون المناطق وتسمى الحوائص أو المضمات من الفضة أو الذهب، وربما بلغت كل مضمة منها ألف مثقال، ولكنهم لا يشدونها إلَّا في يوم الحرب أو يوم التمييز، وهو يوم عرضهم على السلطان "(القلقشندي، 1922، 5/ 203- 204؛ الحريري، 1987، 286). هذا عدا ما يصرف للأشياخ والجنود على مختلف رتبهم من الأثواب والشاش والجوخ وهي من لوازم الميدان (القلقشندي، 1922، 204/5؛ الحريري، 1987، 286).

ومن الصناعات التي ارتبطت بالجيش أيضاً صناعة الأعلام والطبول اللازمة للجيش المريني، وقد أطلق على علم الدولة المرينية اسم العلم المنصور، أو سعد الدولة، وهو علم أبيض من حرير مكتوب فيه بالذهب المنسوج، وفي أعلاه آيات من القرآن الكريم، وكان هذا العلم يحمل في مواكب السلطان (القلقشندي، 1922، 206/5؛ الحريري، 1987، 286). ودون هذا العلم كانت تصنع أعلام أخرى صغيرة مختلفة الألوان ترمز إلى وحدات الجيش المريني وأفرع أسلحته (القلقشندي، 1922، 206/5؛ الحريري، 1987، 286).

وما من شك في أنَّ ضخامة الجيش المريني، تظهر ضخامة الصناعات العسكرية، ولوازمها، فقد بلغ تعداد الجيش المريني بعد فتح تلمسان في عهد السلطان أبي الحسن المريني،

مائة وأربعين ألف جندي، غير حفظة المدن والسواحل (القلقشندي، 1922، 209/5؛ الحريري، 1987، 286).

واهتم بني مرين أيضاً بالصناعات اللازمة للأسطول المريني، وخاصة صناعة السفن؛ لأهميتها لهم في العمليَّات الحربيَّة في الميدان الأندلسي، وللدفاع عن سواحل دولتهم، وبلغ من اهتمام سلاطين بني مرين بالأسطول أنَّ أبا الحسن المريني كلف أحد وزرائه، وهو أبو ثابت عامر بن فتح الله السدراتي، بالإشراف على بناء دار لصناعة السفن بسبتة (ابن مرزوق، 1981، 119؛ الحريري، 1987، 287؛ الشاهري، د.ت، 235).كما اهتم بدار الصناعة الأخرى الموجودة بسلا، فكان يرسل إليها أحمالاً من خشب الأرز، من موضع منزل خولان، ليصنعها المهندسون البحريون سفناً حربية (الجزنائي، 1991، 38؛ الحريري، 1987، 287)، كما كان أبو عنان المريني يبني السفن الصغيرة في منزل خولان، ثم تدفع هذه السفن في وادي سبو حتى تصل إلى البحر المحيط، وبنى هناك من أنواع هذه السفن "شيطي"، ويجر مائة وعشرين مجذافا، و"شلير" ويجر ستين مجذافاً (الجزنائي، 1991، 37؛ الحريري، 1987، 287).

ومن الصناعات التي نشطت في العصر المريني، بعض الصناعات الدقيقة، كصناعة الساعات، والإسطرلابات (الجزنائي، 1991، 51-52؛ الحريري، 1987، 285).ففي سنة (685هـ/1286م) صنع أبو عبد الله محمد بن الحباك ساعة لمعرفة الوقت، وهي عبارة عن: "بدنا من فخار، بالقبة العليا فيه الماء، وجعل على وجه الماء طنجيرا من نحاس فيه خطوط وثقاب، ويخرج منها الماء بقدر معلوم، إلى أن يصل للخطوط، فتعلم بذلك أوقات الليل والنهار في أيام الغيم ولياليها "(الجزنائي، 1991، 50-51؛الحريري، 1987، 285). وصنعت ساعات أخرى منها الساعة التي صنعها أبو عبد الله محمد الصنهاجي سنة (717هـ/1317م) (الجزنائي، 1991، 51؛ الحريري، 1987، 285) وأجرى عليها أبو عبد الله محمد بن العربي تعديلات في سنة (747هـ/1346م) (الجزنائي، 1991، 51؛ الحريري، 1987، 287). وفي سنة (758هـ/1356م) صنع أبو الحسن علي بن أحمد التلمساني للسلطان أبي عنان المريني مجانة "ساعة" بطيقان وطسوس من نحاس مقابلة لباب

مدرسته الجديدة التي أحدثها بسوق القصر من فاس، وجعل شعار كل ساعة أن تسقط صنجة في طاس وتنفتح طاق" (الجزنائي، 1991، 53؛ الحريري، 1987، 285).

ثالثاً– التجـارة :

ازدهرت التجارة بالمغرب الأقصى على عهد بني مرين، وقد سارت في اتجاهات مماثلة لوضعي الزراعة والصناعة كما سنرى. من خلال النقاط التالية:

1– عوامل ازدهار التجارة بالمغرب الأقصى:

أسهمت التجارة في دفع عجلة الاقتصاد بالمغرب، حيث شهدت الأسواق التجاريَّة المنتشرة في مختلف المدن المغربيَّة، حركة تجارية ونشاطاً في البيع والشراء، وذلك نتيجة للاستقرار السياسي الذي أظل البلاد، إذ حرص ولاة الأمر على استتباب الأمن، وإشاعة الهدوء، والطمأنينة، ممَّا سهَّل الاتصال التجاري بين مدن المغرب المختلفة، وأيضاً بين مدن الأندلس، وشجع التجار على التنقُّل بحرية تامة، ممَّا ساعد على تنشيط البيع والشراء، وتبادل المنتجات (حسن، 1980، 266، 275 -277؛ موسى، 2003، 270- 271).

وممَّا ساعد على ازدهار الحركة التجاريَّة وفرة الطرق، التي كانت تربط معظم المدن المغربية بعضها ببعض، إضافةً إلى الأنهار، التي كانت تشق وديان المغرب، والتي كانت تزخر بالقوارب والمراكب، محملة بالضائع المختلفة. وبجانب هذه الأنهار كانت هناك طرق القوافل، والتي حرص ولاة الأمر على حراستها، وبناء الأحواض على جانبيها؛ لخزن المياه اللازمة للقوافل العابرة (حسن، 1980، 268).

2– الطرق التجارية:

لا شكَّ أنَّ للطرق دوراً مهماً في ازدهار المغرب التجاري، ويمكننا تصنيف الطرق بالمغرب الأقصى إلى قسمين: طرق داخليَّة وطرق خارجيَّة.

أ–الطرق الداخلية:

توجد شبكة من الطرق البريَّة والنهريَّة، تربط بين مختلف المدن والقرى بالمغرب الأقصى، وقد ساعدت هذه الطرق على ازدهار النشاط التجاري الداخلي. ومن أبرز الطرق البريَّة: طريق فاس سبتة، فاس– طنجة، فاس– البصرة، فاس–مكناسة وسلا،فاس– مراكش، فاس– أغمات، فاس– سجلماسة، فاس– السوس (البكري، د.ت، 111، 113- 115،

146؛ ابن حوقل، 1992، 90-91؛ البياتي، 2004، 31-35)، طريق سجلماسة-مليلة، سجلماسة- فاس، سجلماسة-درعة، سجلماسة – أغمات، سجلماسة – السوس (البكري، د.ت، 152-155،153-156؛ الإدريسي، نزهة المشتاق، 2002، 226/1-227؛ ابن حوقل،1992، 90؛ البياتي، 2004، 36-37)، طريق مراكش-فاس، مراكش – سلا، مراكش- أغمات، مراكش-نول لمطة (الإدريسي، نزهة، 2002، 236/1- 237؛ البياتي، 2004، 37-38)،طريق أغمات- فاس، أغمات- مراكش، أغمات– درعة، أغمات– سجلماسة، أغمات- السوس (البكري، د.ت، 152-153؛ البياتي، 2004، 39-40).

أمَّا الطرق النهريَّة فأبرزها نهر وادي سبو، الذي كانت تسير فيه القوارب والسفن الصغار إلى المحيط الأطلسي، ونهر أم الربيع، ونهر فاس وغيره من الأنهار، التي كانت تربط المناطق الداخليَّة بالسواحل المطلة على البحر المتوسط، والمطلة على المحيط الأطلسي (موسى، 2003، 268؛ البياتي، 2004، 40).

ومهما يكن من أمر، امتازت الطرق البرية بأنَّها الأكثر استخداماً من قبل المغاربة، وخاصة زمن الاستقرار السياسي. وقد كانت على جنبات هذه الطرق الفنادق، والحمامات، حيث يستريح المسافرون، ويتزودون بما يحتاجونه أثناء رحلاتهم.

ولعل خير ما يصور لنا مدى عناية ولاة الأمر بعمارة الطرق، وتوفير مستلزمات المسافرين على اختلاف أصنافهم، أنَّ السلطان أبي الحسن المريني أمر بتمهيد الطرق، وعمارتها بالأسواق. فيذكر ابن مرزوق ما نصه:" فرأى – أبي الحسن – أنَّ يعمر طرق المسافرين من حضرته بفاس إلى مراكش، وإلى تلمسان، وإلى سبتة وغيرها من البلاد بالرتب (وهي الخيام)، يأمر بسكناها على مقدار اثني عشر ميلاً، يسكنها أهل الوطن ويجري لهم على ذلك إقطاع من الأرض، يعمرونها على قدر الكفاية، ثوابا على سكنى المواضع المذكورة، يلزمون فيها ببيع الشعير والطعام، وما يحتاج إليه المسافرون من الأدم على اختلافها، والمرافق التي يضطرون إليها، هم وبهائمهم ويحرسونهم ويحوطون أمتعتهم، فإن ضاع بينهم شيء تضمنوه، فلا يزال المسافر كأنَّه في بيته وبين أهله (ابن مرزوق، 1981، 429؛ الشاهري، د.ت، 238-239).

ب- الطرق الخارجيَّة:

تنقسم طرق التجارة الخارجيَّة بالمغرب الأقصى إلى قسمين: طرق برية، تربط المغرب الأقصى بسائر أقاليم ومدن بلاد المغرب، ومصر والمشرق الإسلامي وبلاد السودان .وطرق بحرية، تربط المغرب الأقصى ببلاد الأندلس وأوروبا وبلاد الشام وغيرها (البياتي، 2004، 40).

ارتبطت مدن وأقاليم بلاد المغرب بطرق خارجيَّة كثيرة، سواء كانت هذه الطرق برية أم بحرية، ساحلية أم داخلية، حيث أثَّرت بطبيعتها على حركة وصول البضائع، والسلع إلى داخل الأسواق. فمن المعروف أن الطرق التجارية في القرون الأربعة الهجرية الأولى، كانت أكثرها طرق ساحلية وداخلية؛ بسبب تمركز الإنتاج الزراعي، والصناعي في المناطق الساحليَّة (الخزاعي، د.ت، 91- 92).

وفي النصف الأول من القرن السادس الهجري /الثاني عشر الميلادي، حدث تغيُّر كبير في هذه الطرق، بفعل الهجرة الهلاليَّة لبلاد المغرب، فلم تعد كثيراً من الطرق الداخليَّة الرابطة بين مدن وأقاليم المغرب تسلك إلَّا نادراً. ويبرز هذا التأثير في مناطق المغربين الأدنى والأوسط، حيث أصبحت مدينة القيروان ممراً عابراً بعد أن فقدت كل نشاطها الاقتصادي، فيما اختفت قلعة بني حماد في المغرب الأوسط كمركز تجاري (موسى، 2003، 308؛ الخزاعي، د.ت، 92). ومع مجيء الموحدين، وفرض سيطرتهم على بعض مناطق إفريقية، عملوا على إحياء المناطق الداخلية وطرقها التجارية، ونجحوا في ضبط الطرق الساحلية، وانتعاشها اقتصادياً، وخاصة الطريق الذي يربط بين تنس في المغرب الأوسط، وطرابلس في المغرب الأدنى، وازدهرت بذلك المدن الساحلية كبجاية وتونس وطرابلس مرة أخرى (مجهول، الاستبصار، 1985، 110،112،121؛ موسى، 2003، 308-311؛ الخزاعي، د.ت، 92).

أمَّا بالنسبة إلى المغرب الأقصى، فلم تتأثَّر طرقه التجارية بالهجرة الهلاليَّة؛ حيث لم يصل الأعراب إلى تلك المناطق. ومع مجيء المرابطين إلى حكم بلاد المغرب، كانت الطرق الرئيسيَّة أكثرها طرق جبليَّة، وتتركَّز في أربعة مراكز تجارية، هي مدينة فاس، وأغمات، وتلمسان، وسجلماسة، ومن هذه المدن تنطلق أغلب الطرق التجاريَّة الداخليَّة منها

والخارجيَّة. وعندما كثر الإنتاج الزراعي والصناعي في المناطق السهليَّة من هذا الإقليم، تغيَّرت أوضاع الطرق أيضاً، فأصبحت طرقاً سهليَّة متجهة نحو الساحل، فظهر طريق ساحلي يربط بين نول لمطة وتنس، مع ظهور مدينة سلا كملتقى للطرق السهلية والجبلية والساحلية، فأصبحت أهم مركز تجاري في هذا الإقليم. وتأكَّد دور هذا الطريق في العصر الموحدي في التجارة المغربية، مع بروز مدينة أزمور وأسفي، وقصر عبد الكريم وسبتة كمراكز تجارية كبرى آنذاك (موسى، 2003، 311- 312؛ الخزاعي، د.ت، 93).

وهكذا أصبح طريق الساحل الموحدي يمتد من نول لمطة عبر سبتة وباديس ووهران وتنس إلى مدينة طرابلس. وهذا يعني أنَّ الطرق الساحليَّة بين مدن وأقاليم المغرب أصبحت سالكة على عهد الموحدين للقوافل التجارية. وبنفس الوقت برزت مدينتا مراكش ومكناسة، وأصبحتا مركزاً للطرق التجارية الداخليَّة، في إقليم المغرب الأقصى بعد اختفاء دور مدينة أغمات التجاري. وفي المقابل ظلَّت مدينتا فاس وتلمسان منفذاً لتجارة المواد والسلع الواردة، والصادرة بين المغربين الأقصى والأوسط، وظل الطريق الذي يربط بين فاس وتلمسان عبر تازا، طريقا تجارياً طوال القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، وظل استعمال الطريق الساحلي الذي يربط المغرب الأقصى بمدن الساحل بين المغربين الأوسط والأدنى مستعملاً إلى عهد بني مرين (موسى، 2003، 312-313؛ الخزاعي، د.ت، 93-94).

أمَّا الطرق الساحليَّة البحرية، التي كانت تربط مدن وأقاليم بلاد المغرب المختلفة، فنتيجة للغزو الهلالي أصبحت القوافل البريَّة لا تأمن على نفسها من غارات الأعراب، عندئذ استخدمت الطرق البحرية بين مدن الساحل، ومع مجيء الموحدين ارتبطت مدن الساحل بحراً من طرابلس إلى تنس، وبرزت مدن عديدة في أهميتها التجارية،كمدينة سوسة وصفاقس والمهدية وتونس وبجاية،كما ارتبطت مدن المغرب الأقصى بطرق بحرية ساحلية، بين مدن طنجة وأصيلا ونول لمطة، وظهرت مدينة سلا كمركز تجاري للتجارة البحرية،و كذلك مدينة أسفي والرباط ومراكش (موسى، 2003، 318؛ الخزاعي، د.ت، 94).

ولم تستخدم الطرق النهرية الداخلية، في النقل التجاري بين أقاليم بلاد المغرب؛ وذلك بسبب طبيعة أنهار المغرب، حيث إنَّ أغلبها لم يكن صالحاً للملاحة، إلَّا أنَّ الموحدين استفادوا من نهر سبو في النقل التجاري لما أنشأوا دار صناعة الحبالات، والراجح أنَّ بني

مرين حذو حذو الموحدين في استعمال هذا النهر في النقل التجاري (موسى، 2003، 316؛ الخزاعي، د.ت، 95).

كذلك ارتبطت بلاد المغرب الأقصى مع بلاد المشرق الإسلامي بطرق برية وبحرية، وبما أنَّ الطريق البري مع المشرق كان يمر على مدن إفريقية، التي لم تعرف مدنها الأمن بعد أن سيطرت القبائل الهلاليَّة على البلاد، وقطعت الطريق على التجار، وسلبت أموالهم، آثر التجَّار التوجُّه إلى المشرق بحراً من الساحل التونسي، وفي النصف الثاني من القرن السادس الهجري، نجح الموحدون في ضبط الساحل الإفريقي وإنعاشه اقتصادياً، الأمر الذي أدَّى إلى ظهور طريق ساحلي من مدن إقليم المغرب الأقصى، مخترقاً المدن الساحليَّة في المغربين الأوسط والأدنى، مارا بمدينة طرابلس، ومنها إلى مصر وبلاد الشام والعراق (موسى، 2003، 308-311؛ الخزاعي، د.ت، 92).

وإلى جانب الطريق الساحلي، كان هناك طريق آخر يربط المغرب الأقصى بالشرق، ينطلق من أودغشت وغانة وسجلماسة، ومنها تسير القوافل في الصحراء، حتى الواحات الداخلة في مصر. وقد لعب الطريقان دورهما في تنشيط الحركة التجارية بالبلاد، إذ أنَّ القوافل القادمة من الخارج كانت تشق طريقها عبر الطرق الداخلية مارة بالمراكز التجارية، لتبيع منتجاتها، ولتحمل صادرات البلاد إلى المناطق الخارجية، مما نتج عنه انتعاشا ورواجا في الحركة التجارية(حسن، 1980، 277-278).

كذلك ارتبط المغرب الأقصى بمراكز التجارة في السودان الغربي- السنغال والنيجر- من مراكز تنطلق من مدن المغرب الجنوبية، وهي سجلماسة، ودرعة، ونول لمطة، إلى أودغشت، ثم منحنى النيجر، وحتى المناطق الممتدة للغرب، والفترة الزمنية التي يقطعها المسافرون بين سجلماسة وغانة تبلغ نحو الخمسين يوما، وكان طريق القوافل محفوفا بالصعاب والشدائد، حيث قلة المياه، مع هبوب الرياح الساخنة، غير أنَّ التجار وأصحاب القوافل تغلبوا على هذه الصعاب، باستخدام الجمال كمستودعات للمياه (القلقشندي، 1922، 5/ 284؛ حسن، 1980، 276-277).

أمَّا الطرق البحرية، فمن المعروف أنَّ النقل البري بين المغربين الأوسط والأدنى، في بداية القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، كانت تعقبه بعض المصاعب، التي تركها

الهلاليّون في هذه المناطق، الأمر الذي جعل النقل البحري أمراً ميسوراً ، فارتبطت أسواق المدن الساحليَّة في بيئات المغرب بطريق بحري ساحلي كما ذكرنا سابقاً، وكثيراً ما كان يستخدم هذا الطريق البحري مع المشرق الإسلامي، حيث إنَّ العديد من السفن التجارية المنطلقة من أسواق مدن ساحل المغرب الأقصى كسبتة وطنجة، كانت تمر على أسواق المدن الساحلية في إقليم المغرب الأدنى، منها إلى الموانئ المصرية، وبالوقت نفسه استخدمت هذه الطرق لنقل السلع والبضائع من الأسواق المغربية إلى مدن أوروبا، وخاصة المدن الإيطالية، وبرزت في هذا المجال موانئ مدن المغرب الأدنى في سوسة، وصفاقس، وتونس، وأصبح الاتصال البحري بين بلاد المغرب وأوروبا من جهة وبلاد المغرب والمشرق من جهة أخرى أكثر كثافة في هذه الفترة، وكانت طرابلس نقطة الانطلاق للسفن التجارية، المحملة بالبضائع والسلع من الأسواق المغربيَّة إلى الإسكندرية، ومنها إلى موانئ بلاد الشام (ابن سعيد، 1970، 139؛ موسى، 2003، 318، 321؛ الخزاعي، د.ت، 97).

كما ارتبطت البلاد الأندلسيَّة مع المغرب الأقصى، عبر الطرق البحرية من موانئ أو مراسي سبتة، وطنجة، وأصيلا، وفضالة، إلى ما يقابلها من المراسي الأندلسية، وظهرت سلا، وأسفي، وسبتة، وأنفا، كمراكز مهمة للتجارة البحرية، كما هي مراكز للتجارة الداخلية (موسى، 2003، 320، 321). وقد تمكَّنت هذه الموانئ من تأدية دورها في ظل حماية الأسطول المغربي، سواء أكان موحديَّاً أم مرينياً، ذلك الأسطول الذي لم يكن نشاطه قاصر على عمليات الجهاد، وإنَّما أضاف إلى ذلك حماية الثغور من هجمات القراصنة. ومن هنا فإن الموانئ المغربية أدت دورها في تنشيط حركة التبادل التجاري ،فكانت تصدر البضائع المحليَّة، وتستقبل السفن المختلفة المحملة بالبضائع الأجنبية، وفي مقدمتها السفن الأندلسية (حسن، 1980، 278-279؛ موسى، 2003، 318).

3- المراكز التجاريَّة بالمغرب الأقصى:

نشطت الحركة التجارية الداخليَّة بمدن المغرب الأقصى، وذلك نتيجة للازدهار الزراعي، والصناعي، الذي عاشته البلاد خلال حكم بني مرين، وصارت الأسواق التجارية تموج بحركة دائبة في البيع والشراء، وفي نقل المتاجر من مدينة إلى أخرى، في ظل الأمن والاستقرار الذي ساد البلاد. وفي مقدمة تلك المراكز مدينة فاس، وذلك بفضل موقعها الممتاز

في قلب البلاد، مع توفُّر المحاصيل الزراعية، والصناعات المختلفة بها، ممَّا جعل أسواقها حافلة بأنواع البضائع المختلفة، التي كانت تسد حاجة سكان المدينة، ومع ذلك فإنَّ أسواقها كانت تمتلئ بأنواع المتاجر التي كانت تأتيها مع القوافل القادمة من مدن المغرب المختلفة (الإدريسي، نزهة، 1،2002/ 246؛ ابن حوقل، 1992، 89-90؛ حسن، 1980، 271). وتأتي مراكش في المركز الثاني من حيث أهميتها التجارية، وقد حظيت باهتمام ولاة الأمر، فبنوا بها الأسواق والفنادق، وأتتها التجارات من كل مكان (الإدريسي، نزهة، 2002، 1/ 234؛ الوزان، 1983 ،231/1 ؛ حسن، 1980، 269).

ومن المراكز التجارية المهمة في هذه الفترة مدينة مكناسة، فقد امتلأت بالأسواق العامرة، والتجارات المختلفة، وقد تقدَّمت المدينة تجارياً في عهد بني مرين، حيث أصبحت محطة للمسافرين، يبيعون ويشترون بها، وقد أشار إلى ذلك ابن غازي بقوله: "وعمرت المدينة، ونفقت الأسواق، وقويت التجارات، وصار المسافرون ينزلون بالمدينة، ويبيعون ويشترون، وكانت المدينة بداوة ثم تمدَّنت واكتسبت حضارة "(ابن غازي، د.ت، 10؛ حسن، 1980، 272).

أمَّا مراكز البلاد الجنوبية، فتأتي في مقدمتها مدينة أغمات، حيث كانت مركزاً لتجمع التجار المتجهين بتجارتهم إلى السودان، ومن ناحية أخرى مركزاً لتلقي تجارات السودان، وتصديره إلى المدن المغربية وغيرها. وقد أشار الإدريسي إلى أنواع السلع التي يحملها تجار أغمات إلى السودان بقوله: "وأهل هذه المدينة تجار مياسير يدخلون بلاد السودان بأعداد الجمال الحاملة لقناطير الأموال من أنواع النحاس والأكسية والثياب، والعمائم والمآزر وصنوف النظم من الزجاج والأصداف والأحجار والعطر وآلات الجريد المصنوع"(الإدريسي، نزهة، 232/1؛ حسن، 1980، 273).

وقد لعبت مدينتي سجلماسة ودرعة الدور نفسه الذي لعبته أغمات، حيث كانتا مقصد الوارد والصادر، وكانتا تصدران إلى المدن المغربية الأخرى بعض المحاصيل الزراعية، كالقطن، والكمون، والكراويا، والحناء (الإدريسي، نزهة، 226/1-227؛ موسى، 2003، 269-271- 272).

4- الأسواق وتنظيماتها بالمغرب الأقصى:

تُعد الأسواق مرآة عاكسة لحجم النشاط التجاري، باعتبارها المجال الحيوي لهذا النشاط، وتزخر المغرب بعدد من الأسواق الكبرى التي تجتمع فيها أنواع التجارات والصناعات، ويمكننا تصنيف الأسواق بالمغرب على النحو التالي:

أ- أسواق مؤقَّتة:

وتقام في أيام معلومة من الأسبوع أو الشهر، ويقصدها السكان بسلعهم لبيعها، ولشراء ما يلزمهم من سلع ومنتجات مختلفة (الخزاعي، د.ت، 49؛ البياتي، 2004، 94)، وقد عرفت أغلب مدن المغرب الأقصى هذا النوع من الأسواق، ففي شمال قصر أبي موسى سوق أسبوعي، يقام كل يوم خميس، يجتمع إليه جميع قبائل بني مكناس وهي" سوق نافقة لما يجلب إليها ويقصد إليها، من قريب وبعيد وتسمَّى السوق القديمة" (الإدريسي، نزهة، 2002، 245/1؛ البياتي، 2004، 94)، وشهدت مدينة أصيلة سوقاً مؤقتة كانت تقام فيها يوم الجمعة، وسوق آخر يقام ثلاث مرات في السنة (البكري، د.ت، 111-112؛ الإدريسي، نزهة، 1/ 235؛ حسن، 1980، 274)، ومن الأسواق التي تقام يوم الجمعة سوق وادي درعة، وسوق قرية نصر بن جرو الواقعة قرب سبتة (البكري، د.ت، 152؛ مجهول الاستبصار، 1985، 206؛ حسن، 1980، 274)، أما أغمات وريكة فكانت سوقهما تعقد يوم الأحد (البكري، د.ت، 153؛ حسن، 1980، 274)،بينما كانت سوق بني مغراوت الواقعة بمنطقة غمارة تعقد يوم الثلاثاء من كل أسبوع (البكري، د.ت، 107؛ حسن، 1980، 274).

ب- أسواق دائمة:

وتقام داخل المدن، وتكون ثابتة وموجودة بسائر مدن المغرب الأقصى، كأسواق مراكش التي شهدت اتساعاً في جميع الأنشطة الاقتصادية، والتي لم تقتصر على السلع المتداولة محليا، بل جلبت إليها العديد من البضائع والسلع من مناطق بعيدة، واشتهرت بعدد من الأسواق الدائمة كسوق الصابون، وسوق المغازل، وسوق النحاس، وسوق الحنطة، وسوق الدباغين، وسوق العطارين، وسوق الكتب وغير ذلك (البياتي، 2004، 96؛ الخزاعي، د.ت، 35-36؛ حسن، 1980، 273)

وتأتي أسواق فاس في المركز الثاني من حيث أهميتها التجارية؛ ففي إشارة للجزنائي يذكر فيها أنَّ عدد المتاجر أو الحوانيت في مدينة فاس بلغت أكثر من تسعة آلاف واثنين وثمانين حانوتاً، وقيصريتين مخصصتين لبيع الثياب (الجزنائي، 1991، 33؛ الخزاعي، د.ت، 36)، ولا تقل أسواق المدن الأخرى كسبتة، وسجلماسة، ورباط الفتح، مكانة وأهمية عن أسواق مراكش وفاس (حسن، 1980 ،273؛ الخزاعي، د.ت، 46-48).

ج- أسواق متنقلة:

وهي أسواق موسمية، من أبرزها الأسواق التي ترافق سير قوافل الحج، حيث يقيم الباعة، والتجار دكاكينهم عند كل محطة استراحة، يعرضون فيها بعض السلع، وكل ما يحتاجه الحجاج، وكذلك الأسواق التي تصحب الجيوش، أثناء تقدمها للمعارك والغزوات، حيث يصحب الجيش عدد من الباعة، والتجار، حاملين معهم كل ما يحتاجه الجند، من بضائع وسلع (الخزاعي، د.ت، 57- 58). ويضاف إلى هذه الأسواق أسواق الرتب –الخيام- التي أمر السلطان أبي الحسن المريني بعمارتها على كافة الطرق المؤدية إلى حاضرته فاس؛ لتوفير مستلزمات المسافرين (ابن مرزوق، 1981، 429؛ الشاهري، د.ت، 238-239).

ولا تسعفنا المصادر في معرفة كيفيَّة تنظيم هذه الأسواق؛ لكنها لا تختلف عن تنظيم أسواق المدن الإسلامية عامة، من اختصاص كل جانب من السوق بنوع معين من السلع؛ فمنذ إنشاء المدينة ترتب أسواقها، ومنشآتها التجارية المعروفة بالقيسارية، والتي تضم عدداً من الأسواق المختصة بنوع معين من السلع، كسوق الحائكين، وسوق الكتان وثياب الحرير، وسوق القطن وسوق العطارين، وسوق النجارين، وسوق الخرازين وغيره (طه، 2001، 224) .

ويبدو أنَّ حركة السلع داخل المغرب وخارجه، استوجب اتخاذ فنادق لكل سلعة يتعامل فيها المختصون بها، مثل فندق الزيت، وفندق السكر، كما أنَّ ازدياد التجار الأجانب في التجارة المغربية استدعى ترغيبهم بالامتيازات، فسمح لهم بإنشاء الفنادق والحمامات (موسى، 2003، 293-294).

ويعطينا ابن أبي زرع وصفاً مقتضباً لما كانت عليه أسواق مدينة فاس أواخر العصر الموحدي فيقول: "ومن الفنادق المعدة للتجارة والمسافرين والغرباء أربعمائة وسبعة وستون

فندقاً، وأحصيت الحوانيت بها فكانت تسعة آلاف واثنين وثمانون حانوتاً، وقيساريتان أحداهما بعدوة القرويين والثانية بعدوة الأندلس على وادي مصمودة..."(ابن أبي زرع، الأنيس، 1833، 26).

ويمدنا الحسن الوزان الفاسي بنص غاية في الأهمية عن سوق التجار بفاس، نستشف من خلاله ما كانت عليه الأسواق في عصر بني مرين حيث يقول: "سوق التجار شبه مدينة صغيرة مسوَّرة بجدران ينفتح فيها اثنا عشر بابا، يعترض مدخل كل باب منها سلسلة تمنع الخيل وسائر الدواب من الدخول إليه. وينقسم هذا السوق إلى خمسة عشر حياً، اثنان مخصصان للخرازين الذين يصنعون أحذية للأعيان لا يمكن للصنَّاع ولا للجنود ولا لرجال الحاشية أن ينتعلوا مثلها. وهناك حيَّان آخران مخصصان لتجار الأقمشة الحريرية، ويبيع بعضهم الجدائل والطرز الخاصة بطقوم الخيل وغيرها من أنواع الزينة، ويشغلون نحو خمسين دكاناً، بينما يبيع الآخرون الحرير الملون لتطريز القمصان والوسائد ...ولهم نفس عدد الدكاكين بالتقريب. يأتي بعد ذلك حيَّان آخران يشغلهما تجار الأقمشة الصوفية، أي المستوردة من أوروبا، وكلهم أندلسيون. وتباع هنا أيضاً أقمشة حريرية وقلنسوات وحرير خام. ويوجد بعيداً من هنا صانعو الفرش، والوسائد الصيفية، وبعض البسط الجلدية الصغيرة. وبعد ذلك يحتل الخياطون ثلاثة أحياء، بعدها حي خاص بالعمال الذين يكلفون بضفائر حواشي الثياب التي تتخذ منها عمائم الرؤوس، ثم حيَّان لتجار الكتان وتجار القمصان والأقمشة النسائية، وهؤلاء أغنى تجار فاس لأن مبيعاتهم وأرباحهم تفوق ما يحققه غيرهم من التجار مجتمعين. وبعيدا من هنا في حي آخر تصنع جميع ما تزين به البرانس من بلوطات حريرية وغيرها ..."(الوزان، 1983، 240/1- 241).

وقد شهدت جميع هذه الأسواق تنظيماً مهماً، إذا انفردت كل سلعة بمكان معيَّن في السوق، فوجد سوق الصاغة، وسوق الكتانين، والعطارين، والخياطين ، كما كانت للماشية أسواقها الخاصة، وتجلَّت دقَّة التنظيم في أنَّ كل نوع من أنواع التجارة أو الحرف يشغل موضعاً خاصاً به (ابن عبدون، 1955، 39-44؛ ابن عبد الرؤوف، 1955، 87؛ دندش، 1988، 198-199).واهتمت السلطات المرينية بتنظيم الأسواق فأقرَّت محتسباً يراقب

شؤونها، ويحرص على صحة الموازين، والمكاييل حماية للناس (الخزاعي، د.ت، 216-220).

ومن المميزات المهمة للأسواق وضع تسعيرة، لأثمان المنتجات الاستهلاكيَّة، وكثيراً ما تدخَّلت الدولة في تحديد أسعار المنتجات الغذائيَّة، بحيث لا يكون فيها غبن على التاجر أو إرهاق للمستهلك، وإن كان المحتسب يرى عدم تسعير القمح والشعير؛ لأنَّ هذا الغذاء الرئيسي لعامة الناس، وحتى لا يخضع لاحتكار التجار وتنافسهم، الأمر الذي يؤدِّي إلى الزيادة في سعره، فلا يستطيع المستهلك شراءه، لذلك يجب أن يبيعه جالبوه من الفلاحين، ولا يترك التجار يشترونه منهم ليبيعوه على أيديهم، أمَّا المواد الغذائيَّة التي يجلبها الفلاحون بكميات صغيرة، ولا يكون لهم حوانيت يبيعون فيها، فلا تسعَّر، مثل الجبن، واللبن، والعسل، والزيت، والخضر، والفواكه، ويتم التسعير داخل الأسواق بالطرق الودية، بين المحتسب وبين وجوه التجار من كل سوق (المجيلدي، 1970، 51-52؛ابن عبد الرؤوف، 1955، 86-89؛ دندش، 1988، 205).

5- طرق التعامل بالأسواق:

يجدر بنا قبل الحديث عن كيفيَّة التعامل داخل الأسواق المغربيَّة، أن نعرض للعملة المرينية، إذ أنَّ دراستها تسهم في إعطاء صورة عن الأوضاع الاقتصادية بالبلاد؛ إذ هي توضَّح مدى التقدُّم، والاستقرار الذي ينعم به الشعب، وذلك برسم صورة لطريقة التعامل بين أفراده، وعن طريق قيمتها نستطيع أن ندرك مدى رواج التجارة أو تدهورها، كما تعد العملة مظهراً من مظاهر سيادة الدولة ،وهيمنتها على الأسواق، والتجارة بصفة عامة، لذلك عمل المرينيون منذ قيام دولتهم على ضرب العملات؛ ليسري بها التعامل في أرجاء البلاد (حسن، 1980، 225؛ طه، 2001، 227).

كانت النقود بالمغرب عند قيام الدولة المرينية مختلفة السكة والوزن، ومنها المغربية والأجنبية، فنشأ عن هذا فوضى في قيمة النقود وفي المعاملات. و لما استقرَّت الدولة عمل السلطان يعقوب بن عبد الحق سنة (674هـ/1276م) على تنظيم السكة المغربية تنظيماً جديداً، واختار من جيد النقود التي كانت جارية آنذاك بالمغرب النقد المحمدي، المنسوب لمحمد الناصر رابع الخلفاء الموحدين، وضرب عليه النقد المريني الجديد، وأضاف إليها درهماً

صغيراً يزن ثلث الدرهم المحمدي. وقدم أميناً وناظراً عليها بدار سكته بفاس الحكيم علي بن محمد الكومي المديوني لمعرفته بالنقود وما يتصل بها (المديوني، 1958، 148-149؛ المنوني، 2000، 127).

وهكذا صارت السكة المرينية تتألَّف من القطع الأساسية التالية: الدينار الذهبي، ويزن 84 حباً من حبوب الشعير. ومتوسط وزنه بالأجرام 4,56، وهو يتجزأ إلى نصف دينار، وربعه، وثمنه، الدينار الفضي، ويتركَّب من عشرة دراهم صغار، الدرهم الفضي الكبير، ويزن 24 حبة من حبوب الشعير، ويتركَّب من ثلاثة دراهم صغيرة، يزن الواحد منها ثمانية حبوب، الدرهم الفضي الصغير، ويتجزأ إلى نصف درهم، يزن ثلاث حبات، والفلس الذي يزن حبة واحدة، وكان مربع الشكل معتدل الزوايا والأركان (المنوني، 2000، 127).

كذلك ضرب السلطان أبي الحسن علي بن عثمان(731-752هـ/ 1331-1351م) أنواعاً مختلفة من النقود، حيث أعدَّ بدار السكة بفاس، ألف دينار من الذهب المطبوع بختم دار السكة، وألف أوقية من الدراهم المطبوعة (الخزاعي، د.ت، 157).كما ضرب السلطان أبي عنان (752-759هـ/1351-1359م) ديناراً ذهبياً كبيراً يزن مائة دينار ذهبي عادي، لتقديمه لبعض الشخصيات المرموقة، كذلك سك دنانير ذهبية أخرى وزن الواحد منها ديناران عاديان (المنوني، 2000، 128؛ الخزاعي، د.ت، 157).

والعملة المرينية كلها مستديرة الشكل ، باستثناء الفلوس، وباستثناء نقود فضية مربعة ومستطيلة كانت للسلطان عبد الرحمن بن أبي يفلوسن المريني. وبداخل كل نقد مريني يوجد على الوجهين معاً مربع وسط دائرة تحيط بها دائرة أخرى تتكون من نقط، وبداخل المربعات وعلى جوانبها نقشت كتابات فيها تهليلات وتحميدات، مع اسم الملك والبلد المضروب فيه النقد (المنوني، 2000، 128-130؛ الخزاعي، د.ت، 158).

وكيفما كان الحال، كان التعامل في الأسواق المغربية يقوم على أساس البيع والشراء المباشر بواسطة العملة التي كان يصدرها ولاة الأمر وهي الدينار الذهبي والدرهم الفضي، وما يتصل بها من أنصاف الدراهم وأرباعها وأثمانها (المنوني، 2000، 127-128؛ حسن، 1980، 275؛ الحريري، 1987، 298- 299).

وبالإضافة إلى عملية البيع نقداً عرفت أسواق المغرب أنواعاً أخرى من التعامل التجاري، كالحوالة على الصرافين، والمقايضة، والسلف، والمزايدة والبيع بالآجل، سواء أكان التعامل بين تاجر وآخر أم تاجر ومستهلك إلَّا في حالة الحوالة (موسى، 2003، 295؛ روجيه، 1967، 157-158؛ الخزاعي، د.ت، 175-181).

أمَّا بالنسبة للموازين والمكاييل التي كان يستخدمها المغاربة في عملية البيع والشراء، فكان أكثر ما يستعمل من الموازين القيراط، والأوقية، والرطل، والقنطار، ومن المكاييل المد، والوسق، والقفيز، والصفحة وغيرها. وهي مقادير اصطلاحية تختلف من بلد لآخر (المديوني، 1958، 143؛ موسى، 2003، 297؛ الخزاعي، د.ت، 167). فالمغاربة على سبيل المثال استعملوا ما عرف بالمثقال لزنة المعادن الثمينة، والتوابل، والطيوب، وكانت الفضة تزان بالدرهم، كما استعملوا الرطل في زنة المواد الغذائية، ما عدا الحبوب، والرطل يساوي ثلاث عشرة أوقية "تعادل الأوقية مائتي غرام" وأمَّا الحبوب و السوائل فكان لها موازين خاصة، فهناك المد، ومن أقسامه "القفيز" و"القدح" من أجل الحبوب والطحين وسائر المواد الجافة، والمكيال المصنوع من الفخار المطلي أو من النحاس للسوائل عامة والزيت خاصة. وكان الذراع مقياس الطول، ومن أجزائه "الشبر" و"القبضة"، واعتمدت وحدة الذراع في تجارة الأقمشة وغيرها (المنوني، 2000، 136-137؛ فرحات، 1982، 147-148).

ولم تبذل دول المغرب – في القرن السادس الهجري- جهداً لتوحيد هذه الموازين والمكاييل، ولذلك أخذ التجار في معاملاتهم ينصون في وثائق البيع والشراء على نوع الوزن والكيل. ولكن ما كان يثير النزاع بين التجار أنَّ بعض السلع تباع كيلاً ووزناً، وبعضها تقديراً بلا وزن (موسى، 2003، 297).

واستمرت هذه الموازين والمكاييل طيلة حكم الموحدين، وفي عصر بني مرين حدث تغيراً واضحاً على الأوزان والمكاييل حيث حاول عدد من الحكام إيجاد بعض الأوزان الثابتة، فقد قام يعقوب بن عبد الحق (656-685هـ/ 1258-1260م) بتحديد الرطل المريني بمقدار تسعة وستين درهما من الدراهم الصغار (المديوني، 1958، 147؛ الخزاعي، د.ت، 169)، وكان الصاع المريني عبارة عن أربعة أمداد بمد النبي – صلى الله عليه وسلم- وهو يعادل كيلا 4.924 لترا (الكتاني، د.ت، 337/1؛ المنوني، 2000، 137؛ الخزاعي،

د.ت، 169)، وذلك بعد التعديل الذي أمر به يوسف بن يعقوب (685-706هـ/1286-1306م) سنة(693هـ/1291م) للصاع وللوسق الذي كان يسمى بالمغرب بالصفحة، وهو يعادل كيلا سعته 215.554 لترا (المديوني، 1958، 147-148؛ الخزاعي، د.ت، 169 -170). وقد استمر الصاع المريني مستخدماً في الأسواق المغربية حتى المائة العاشرة للهجرة (الكتاني، د.ت، 1/ 338؛ المنوني، 2000، 137؛ الخزاعي، د.ت، 170).

ومن مظاهر اهتمام بني مرين بتحقيق المكاييل المغربية، أن عدَّل عدد من حكامهم أمداداً نبوية نموذجية، تكون مرجعاً في تحقيق الصاع والوسق، حيث عدَّل يوسف بن يعقوب مدَّاً نبويَّاً في جمادى الأول سنة (693هـ/1293م)ث م قام أبو سعيد الأول (710-732هـ/1310- 1331م) بتعديل مد آخر على مد يوسف المذكور (المنوني، 2000، 137؛ الخزاعي، د.ت، 170).

6- أصناف التجار والعاملين بالتجارة :

تعدَّدت أصناف التجار في المغرب، باختلاف مقادير رؤوس الأموال، والوضع الاجتماعي لأصحابها، والطريقة التي استثمروها بها، هذا فضلاً عن تباعد مراكز الإنتاج والاستهلاك، وما يتطلبه ذلك من انتقال وغيره (موسى، 2003، 278). ويمكننا تصنيف التجار إلى ثلاثة أصناف رئيسة كالتالي:

أ- التاجر الركاض: وهو التاجر الذي يتعامل مع بلدان مختلفة. وينتظر من هذا التاجر أن يستصحب معه رقعة بأسعار جميع البضائع في البلد الذي يريد العودة إليه ممَّا يجلب من تلك الجهة، فإذا أراد أن يشتري شيئاً رجع إلى الرقعة فنظر الفرق بين سعره في هذه وسعره في تلك البلدة، وأضاف إلى ذلك نفقات النقل، والمكوس اللازم دفعها حتى يوصل البضاعة إلى محل بيعها، ثم يميِّز الفائدة، ليتأكَّد من ربحه. وإذا دخل الركاض بلدة لا يعرفها فعليه أن يتقصى عن الوكيل المأمون وأن يتفهم السوق لئلا يورط نفسه (الدمشقي، 1999، 66-67؛ الدوري، 1995، 144؛ يوسف، د.ت، 148؛ موسى، 2003، 282- 283).

ب- التاجر الخزان: وطريقة هذا التاجر أن يشتري البضاعة وقت توفرها، وكثرة البائعين لها، وقلة الطلب عليها. ثم يحفظها وينتظر أن تنعكس الظروف، فتصبح البضاعة قليلة إمَّا

لانقطاع توريدها، أو لصعوبة نقلها لارتفاع تكاليف النقل، أو لكثرة الطلب. ويحتاج هذا الصنف من التجار إلى معرفة أحوال البضائع في أماكنها وبلادها، وكثرتها فيها أو قلتها، ورخصها أو غلائها، وكل ما يتعلَّق بها، وذلك باستطلاع الأخبار والتقصي من الركبان. وقد لا يحتاج هذا التاجر إلى السفر، ولكنه يلزمه أن يكون مطلعاً على أحوال الأسواق (الدمشقي، 1999، 63؛ الدوري، 1995، 144- 145؛ يوسف، د. ت، 148).

ج- التاجر المجهز: وهذا التاجر لا يسافر من بلد إلى آخر، بل يكون له وكلاء مأمونون، يرسل إليهم البضائع لبيعها. ثم أن الوكلاء بدورهم يشترون له البضائع ويرسلونها إليه. ويشترط في الوكلاء أن تكون لهم خبرة خاصة في البضائع التي يبيعونها وفي البضائع التي يشترونها. ولهم حصة في الربح في كل ما يبيعونه أو يشترونه (الدمشقي، 1999، 67؛ الدوري، 1995، 146؛ يوسف، د.ت، 148- 149؛ موسى، 2003، 281).

هذا وقد كان التجار بالمغرب الأقصى يتفاوتون من حيث القدرة على الاستثمار، ويمكننا حصر ذلك في ثلاث مجموعات: الأولى تتكون ممَّن يستثمرون أقل من مائة دينار في تجارتها ويقومون بالعمل بأنفسهم، سواء أكانوا تجاراً مقيمين أم سفاراً. والمقيم منهم عادةً ما يكتري الحانوت الذي يستعمله. وقد يكون الكراء لمدة طويلة فيدفع منجماً مشاهرة أو مسانهة؛ أي قيمة ثابتة تدفع سنوياً (الونشريسي، 1981، 104/6؛ البرزالي، 2002، 131/3، 429/3؛ موسى، 2003، 278- 279).

أمَّا المجموعة الثانية فهي ما كانت تستثمر ألف أو خمسمائة أو مائتين أو مائة دينار (الونشريسي، 1981، 6/ 186؛ موسى، 2003، 279). والمجموعة الثالثة ما كانت تستثمر أكثر من ألف دينار، وتقدَّر الثروة المستثمرة في هذه الحالة بالألوف من الدنانير (موسى، 2003، 279). ويخرج بعضهم مائة أو ثمانين أو سبعين حملاً في تجارته، وقد يملك أحد أهل هذه الفئة أكثر حوانيت المدينة التي يقيم فيها. وقد يدبر بعض أهل هاتين الطبقتين تجارته بنفسه، أو مشاركاً لأخوته، أو مستعيناً بعبيده ومواليه. ولما كان أكثر الطبقتين من الفقهاء أرباب الخطط الرسمية أو كبار ملاك الأراضي والصنائع، وبينهم بعض النساء، ولما كان عمل التجارة يتطلب نوعاً من التفرغ والتنقل، لجأ أرباب الأموال من هؤلاء

إلى تسليف أموالهم أو اتخاذ الوكلاء والشركاء (المقري، 1968، 205/5؛ موسى، 2003، 279-280).

كذلك تعدَّدت أصناف العاملين في مجال التجَّار، وكان الوسيط أحد الأطراف الأساسيَّة العاملة في التجارة المغربية. والوسطاء صنفان: الأول فقير الحال، والثاني متنفذ في الأسواق. ومن الصنف الأول البرَّاحون الذين ينادون عن السلع في الأسواق (موسى، 2003، 283-284). والدلالات اللائي يحملن بضائع التجار إلى المنازل ويتقاضين أجوراً عن البيع والقبض إن كان إلى أجل وإن اشترط ذلك في تعاملهن مع التجار. ومثلهن المتصرفات اللائي يقضين حاجات النساء من الأسواق (الونشريسي، 1981، 238/5-239؛ موسى، 2003، 284).

أمَّا الصنف الثاني فيتكون من الدلالين أو السماسرة، والدلال أو السمسار هو الوسيط بين التجار فيما يتبايعونه أو يبيعونه إلى المشتري، وقد يتخذ حانوتاً لتصريف أعماله، وكان ينزل عنده التجار الغرباء والسفار، وعن طريقه يصرفون تجارتهم (عياض، 1997، 163-164؛ موسى، 2003، 284).

وبالإضافة إلى الدلال فقد ظهر صنف جديد من الوسطاء بين الدلال والتاجر في هذه الفترة وهم الجلَّاسون الذين يفتحون محلاتهم ويتخذون دلالين فيها، وينزلون التجار الغرباء عندهم، وكلما جاء أحد ليشتري السلعة الواردة زاد الجلَّاس عليه حتى يبلغ السعر إلى أكثر ممَّا حدَّده الدلال، فيتقاسم الجلَّاس والدلال الزيادة، أو يشتري الجلَّاس ما وجده رخيصاً من السلع الواردة إلى أجل، فيربح فيها ويرد السلف إلى التاجر الغريب (السقطي، 1931، 58-59؛ موسى، 2003، 285).

ويرى السقطي منع هؤلاء الجلَّاسين من الأسواق، ففي بيعهم وشرائهم ضرب من النجش وذلك؛ لأنهم يبيعون ويشترون للغير، ويأخذون أجرتين أجرة من البائع، وأجرة من المشتري (السقطي، 1931، 58-60؛ زيادة، د.ت، 123).

وقد امتهن بعض المغاربة بيع الجبس، والرماد، والجير، وقد فرض عليهم المحتسب ألَّا يبيعوا الجبس إلَّا بالكيل، وكذلك الرماد، والجير، وأن يكون قفيز الجير من خمسة وعشرين قدحاً، وأن لا يباع إلا مغربلاً (ابن عبدون، 1955، 37)، وهناك القصابون، وكان لا

يسمح لهم ببيع نوعين من اللحم في دكان واحد؛ لئلا يلتبس على الجاهل، فيباع كل نوع من اللحم في حانوت متخصص، ويحرم على الجزار خلط الأنواع بعضها ببعض، وكذلك دعوا إلى إخراج بطون الذبائح ؛كي لا تباع مع اللحم بثمن واحد، وألا يخلطوا اللحم في وعاء واحد، ونهوا أيضاً عن خلط اللحم السمين باللحم المهزول، ولا يخلوا السوق من بائعي الطيور والأرانب المذبوحة، وكان المحتسب يشترط عليهم إلا يباع الحجل، والطير المذبوح إلا منتوف المواخر؛ ليظهر فاسدها ورديّها من جيدها، ولا تباع الأرانب إلَّا مسلوخة ليظهر فاسدها ؛ فإنها إن بقيت في جلودها فسدت، وبجوار هؤلاء انتشر باعة الطيور الحية، وباعة البيض، وبجانب كل بائع منهم إناء مملوء بالماء ليختبر المشترى البيض، وهناك باعة الزيت، والزبد، والسمن، وقد منعوا من التواجد حول الجامع، وهناك أيضاً باعة السمك، وقد شدَّد عليهم المحتسب وأمرهم إلَّا يبيعوا البائت مخلوطاً مع الطري، وألَّا يبيت عندهم سمك إلَّا أن يكون مملحاً، ويبيعون البائت على حده، والطري على حده، وكذلك الذي يبيعونه مقلواً ومطبوخاً (السقطي، 1931، 32- 35؛ ابن عبدون، 1955، 44؛ ابن عبد الرؤوف، 1955، 93).

ومن أصناف العاملين بالتجارة أيضاً باعة الحطب والفحم، وقد فرض المحتسب على باعة الحطب أن يفتشوا الحزم، وأن يكون لهم مكان محدد، وأن لا يمشوا بالحطب في الأسواق، فإنَّهم بذلك يؤذون الناس ويمزقون الثياب، أمَّا بائعو الفحم فقد أمروا بأن تكون لهم مجارد لا مجارف؛ فإنَّها تجرف التراب والغبار، ويجب أن يحفظ الفحم من البلل زمن الشتاء، ويوجد أيضاً مكان بالسوق لبيع الخبز، والفواكه، والخضروات المختلفة، وقد خضع هؤلاء لرقابة المحتسب، فكان بائعو الخبز يؤمرون بتغطية خبزهم، والبعد عن المواضع القذرة، ومراعاة نظافة ساحاتهم، أمَّا بائعو الفواكه والخضروات فقد منعوا من البيع قبل النضج (ابن عبدون، 1955، 37–38–45؛ ابن عبد الرؤوف، 1955، 90).

وإلى جانب هؤلاء أيضاً، وجد الحمّالون الذين يعملون على نقل السلع من مكان لآخر، وكان أرباب الأموال الكبيرة يملكون الوسائل لنقل بضائعهم في البر، فيسيرون قوافلهم منفردين أو مشتركين، والقافلة المشتركة قد تتكون من ألف دابة، ويدفع أحدهم ما يتوجب

على القافلة من مغارم في الطريق، ويغلب على التجار المتجولين استئجار الحمالين (المقري، 1968، 5 /205-206؛ موسى، 2003، 286).

أمَّا بالنسبة للنقل البحري، فكانت له أعراف خاصة، يتعامل بها التجار مع أرباب السفن؛ فالدفع يكتب في رقاع، وصاحب السفينة عليه أن ينزل السلع في المكان المتفق عليه، وإذا ما اضطر لإنزالها في غيره، وأغرم السلطان التاجر مالاً على السلع، فصاحب المركب ضامن للغرامة؛ غير أنَّ التفريغ والتخزين كثيراً ما يسببان النزاع بين الطرفين المتعاقدين. ويبدو أنَّ سعي بعض أرباب السفن وراء الربح،كان يدفعهم إلى الشحن دون اعتبار لما قد تلاقيه السفن من متاعب في البحر، فيضطر بعض التجار لطرح بعض بضائعهم، طلباً لسلامة النفس (ابن عياض، 1997، 242؛ موسى، 2003، 286-287)، لذلك خضع هؤلاء لرقابة المحتسب، حيث أمرهم أن لا يكثروا من الأشحان، ولا يكلفوا الناس القذف، يقول ابن عبدون: "يجب أن يؤمر المعدون أن يخفِّفوا الأشحان، فإنَّ ذلك موضع غرر وهلاك، لاسيما في يوم عاصف من الريح، ولا تكون دولة بينهم في الأشحان، فإن ذلك فساد وداعية إلى كثرة الأشحان. يجب أن يكون في كل مرسى معبر للمدينة معديتان أو قاربان ليكون ذلك أرفق للناس وأخف للأشحان" (ابن عبدون، 1955، 29).

خــاتمـة:

تُعَد الجوانب الاقتصادية الركيزة الأولى في قيام الدول وضمان استمرارها، ودراسة اقتصاد أي دولة في أي إقليم تعني دراسة تاريخ وحضارة أمة، فهو يعكس صورة المجتمع، ومدى تفاعله مع بيئته ومقدار عنايته بموارده، ومن خلال دراستنا لجوانب معينة من الحياة الاقتصاديَّة بالمغرب في عصر بني مرين خرجنا ببعض النتائج ،وهي:

- المغرب الأقصى يتمتَّع بموقع جغرافي متميز، ويحتل موقعاً تجارياً مهما بفضل موانئه الواقعة على المحيط الأطلسي.

- كانت الزراعة في المغرب الأقصى من العناصر الأساسية في تكوين اقتصاديات البلاد، إذ هو إقليم زراعي من الدرجة الأولى، نتيجة وفرة الأراضي الزراعية وكثرة المياه، والمناخ الذي اتسم بالتنوُّع.

- الزراعـــة عصب الاقتصاد المغربي، ويتوقف نجاحـها في المغرب على عاملين: وفرة الميـــاه،

وعناية الدولة بتوفير الإمكانيات اللازمة للعناية بالزراعة.

– يسَّرت طبيعة المغرب الأقصى بتضاريسه المتنوعة وجود مناطق واسعة للرعي، ممَّا ساعد على وجود ثروة حيوانية كبيرة.

– نظام الأراضي في المغرب الأقصى كان شبيهاً بما كان في الأندلس، وقد صنفت الأراضي على الوجه الآتي: ملكيَّات عامة، وملكيَّات خاصة، وأراضي موات ووقف.

– صناعة المغرب الأقصى كانت قائمة بشكل أساسي على الإنتاج الزراعي والحيواني.

– بفضل توافر المواد الأوليَّة بمختلف أنواعها وجدت بالمغرب الأقصى صناعات متنوعة أبرزها: صناعة النسيج، وصناعة الصابون، وصناعة الورق، وصناعة السفن، والصناعات النحاسية والأدوات المنزلية وغير ذلك.

– اهتم المرينيون بالصناعة كثيراً، فأصبحت حاضرتهم فاس من المراكز الصناعيَّة المهمة في الغرب الإسلامي، حيث شهدت تقدماً وتطوراً كبيراً في مجال الصناعات المعدنية الدقيقة، حيث تم تصنيع الساعات والإسطرلابات.

– امتلك المغرب الأقصى شبكة متنوعة من الطرق التجارية، ربطت مدنه ومناطقه بالعالم الخارجي، ومع استتباب الأمن مارس التجار نشاطاً تجارياً واسعاً وبمختلف الاتجاهات.

– انتشرت الأسواق في سائر بلاد المغرب، واتخذ الناس الدكاكين الثابتة الدائمة، وكان توزيعها حسب الحرف، في صفوف متصلة في مكان واحد، وكان الإشراف العام على الأسواق وجميع الحرف يناط بالمحتسب.

– ازدهرت الحركة التجارية بالمغرب الأقصى، سواء أكانت تجارة داخلية أو خارجية، وقد ساعدت الطرق التجارية على ربط البلاد بمراكز التجارة بالعالم الإسلامي.

– نشطت التجارة بين المغرب الأقصى والأندلس وبلاد السودان والمشرق نشاطاً ملحوظاً، وكانت حركة السفن لا تتوقف غدواً ورواحاً بميناءي سبتة وطنجة.

– التطور الكبير في تجارة المغرب الأقصى الداخلية والخارجية، وضبط النقد، بالإضافة إلى استقرار أحوال البلاد، قد أديا إلى ازدهار مختلف فروع الصناعة في المغرب.

– مهد المرينيون الطرق وشيدوا المنازل والفنادق مما ساهم في انتعاش حركة الأسواق وزيادة إقبال التجار على التبادل التجاري مع سائر مدن وأقاليم المغرب.

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

- ابن الأحمر، إسماعيل (1962)، روضة النسرين في دولة بني مرين، المطبعة الملكية، الرباط.
- الإدريســي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله (2002)، نزهة المشتاق في ذكر الأمصار والأقطار والبلدان والجزر والمدائن والأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- الإدريســي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله (1866)، وصف المغرب والأندلس من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تحقيق دوزي ودي غويه، ليدن.
- البرزالي، أبي القاسم بن أحمد البلوي (2002)، جامع مسائل الأحكام، تحقيق محمد حبيب الهيلة،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ابن بشتغير، أحمد بن سعيد اللورقي (2008)، نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير، تحقيق قطب الريسوني، ط1،دار ابن حزم، بيروت.
- البـكــري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (د.ت)، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد(د.ت)،الحسبة في الإسلام، دار عمر بن الخطاب للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية.
- الجزنائي، علي (1991)،جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط 2، المطبعة الملكية، الرباط.
-الحارثي، عبد الله بن ناصر بن سليمان (2007)، الأوضاع الحضارية في إقليم الجزيرة الفراتية في القرنين السادس والسابع للهجرة، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
- ابن حوقـل، أبو القاسم محمد (1992)، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (2000)، العبر وديوان المبتدأ والخبر، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت.

- الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي(1999)، الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها، اعتنى به محمود الأرناؤوط، ط1، دار صادر، بيروت.

- ابن أبي دينـار, محمد بن أبي القاسم القيرواني (1286هـ)، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، ط1، المطبعة التونسية، تونس.

- ابن زرب القرطبي، أبو بكر بن محمد بن يبقى (2011)، فتاوى القاضي ابن زرب القرطبي، جمع وتوثيق حميد لحمر، ط1، دار اللطائف، القاهرة.

- ابن أبي زرع الفاسي, علي بن عبد الله (1833)،الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق كارل يوحن، أوبسالة.

- ابن أبي زرع الفاسي, علي بن عبد الله (1972)، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة، الرباط.

- الزركـشي, أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (1966)، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد منصور، ط2، المكتبة العتيقة، تونس.

- ابن سعيد، أبي الحسن علي بن موسى(1970)، كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، ط1، منشورات المكتبة التجارية للطباعة والنشر، بيروت.

- السقطي, أبو عبد الله محمد بن أبي محمد (1931)، آداب الحسبة، نشر أ.ليفي بروفنسال وكولان، المطبعة الدولية، باريس.

- ابن عبد الرؤوف، أحمد بن عبد الله(1955)، في آداب الحسبة والمحتسب، ضمن كتاب ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة، تحقيق: إ.ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة.

- ابن عبـدون، محمد بن أحمد (1955)، القضاء والحسبة، ضمن كتاب ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة، تحقيق إ.ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة.

-ابن عـذارى, أبو العباس أحمد بن محمد (1985)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب "قسم الموحدين"، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

– ابن عياض، عياض بن موسى (1997)، مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تحقيق محمد بن شريفة، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت– ابن غـازي، أبو عبد الله محمد بن أحمد(1952)، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، الرباط.

– ابن فضل الله العمري، شهاب الدين بن يحيى(2010)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق كامل سلمان الجبوري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

– القلقشندي, أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد (1915)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، المطبعة الأميرية، القاهرة.

– الكتـاني, محمد عبد الحي (د.ت)، نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، ط2، دار الأرقم، بيروت.

– المجيلدي، أحمد سعيد (1970)، التيسير في أحكام التسعير، تحقيق موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

– المديوني، أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم (1958)، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق حسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، المجلد السادس، العدد 1–2.

– المراكـشي، عبد الواحد بن علي (1963)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

– ابن مرزوق التلمساني، محمد (1981)، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

– المقدسي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد (1906)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم،ط2، مطبعة بريل، ليدن.

– مقديش، محمود (1988)، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

– المقري, أبو العباس أحمد بن محمد (1968)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

- ابن المؤقت، محمد بن محمد بن عبد الله (2011)، السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية، مراجعة وتعليق أحمد متفكر، ط 3، مطبعة الوراقة الوطنية، مراكش.
- مؤلف مجـهول (1985)، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، الدار البيضاء، المغرب.
- مؤلف مجـهول (1979)، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد، الدار البيضاء.
- الناصـري, أبو العباس أحمد بن خالد (1954)، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق محمد وجعفر الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء.
- الوزان, الحسن بن محمد (1983)، وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- الونشريسي، أحمد بن يحي بن محمد (1981)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجى، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ياقـوت الحموي, شهاب الدين أبو عبد الله (1977)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت.

ثـانيـاً: المراجـع:

- البيـاتي، بان علي محمد (2004)، النشاط التجاري في المغرب الأقصى، بغداد.
- الجزيري، عبد الرحمن (2000)، الفقه على المذاهب الأربعة ط1، دار الفجر للتراث، القاهرة.
- حركات، إبراهيم (د.ت) المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الرباط.
- الحريري، محمد عيسى (1987)، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، ط2، دار القلم ،الكويت.
- حسـن، حسن علي (1980)، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الخـزاعي، كريم عاتي (د.ت)، أسواق بلاد المغرب، الدار العربية للموسوعات، د.م.

-دندش، عصمت عبد اللطيف(1988)، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

-الدوري، عبد العزيز (1995)، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- زيادة، نقولا (د.ت)، الحسبة والمحتسب في الإسلام، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

- الشاهري، مزاحم علاوي(د.ت)،الحضارة العربية الإسلامية في المغرب "العصر المريني"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.

- الطاهري، أحمد (2004)، الفلاحة والعمران القروي بالأندلس خلال عصر بني عباد، ط1، مركز إسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

- طه، جمال أحمد (2001)، مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية.

- الغنـاي، مـراجـع (1988)، سقوط دولة الموحدين، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

- فرحات، يوسف شكري (1982)، غرناطة في ظل بني الأحمر،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

- لوبون، غوستاف (2009)، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، دار العالم العربي، ط1، القاهرة.

- لو تورنو، روجيه (1967)، فاس في عصر بني مرين، ترجمة نقولا زيادة، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت- نيويورك.

- أبو مصطفى، كمال (1997)، جوانب من حضارة المغرب الإسلامي من خلال نوازل الونشريسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

- المنوني، محمد (2000)، ورقات عن حضارة المرينيين، ط 3، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء.

- موسى، عز الدين عمر (2003)، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- يوسف، جودت عبد الكريم (د.ت)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

***